

اسهامات البروفيسور الدكتور صبري فارس الهيتي في الكتابة عن التنمية المستدامة

جامعة الدلنج - السودان

د. علاء الدين التيجاني حمد

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة لتوضيح إسهامات البروفيسور صبري فارس الهيتي في مجال التنمية المستدامة، والمتتبع لمسيرته يجد أنها احتوت الكثير من الدراسات والبحوث في مجال التنمية المستدامة ليس على مستوى وطنه العراق بل على مستوى الدول العربية. تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على شخصية عراقية اسهمت في مجال دراسات التنمية المستدامة بقدر وافٍ من العمل والجهد العلمي الرصين والذي رُفد المكتبات العراقية والعربية. ازداد الاهتمام بمفهوم «التنمية المستدامة» في الدراسات والممارسات منذ اشتداد المشكلات البيئية وزيادة الوعي بمخاطرها في السبعينيات، والتي وجدت انعكاساتها في أحد المؤتمرات البيئية الكبرى في «ستوكهولم» عام 1972. وبدأت المفاوضات الحكومية الدولية بشأن المشاركة في جدول أعمال تنمية ما بعد 2015 في يناير كانون الثاني عام 2015 وانتهت في أغسطس عام 2015. وبعد المفاوضات تم اعتماد الوثيقة النهائية للتنمية المستدامة في 25-27 سبتمبر 2015 في نيويورك. وقد اهتم البروفيسور الدكتور صبري بالتنمية المستدامة في الوطن العربي ولذا ساهم بنشر اربعة كتب واربعة عشر بحثا علميا. اهتمت هذه الكتب والبحوث في مجالات متعددة منها ، تنمية الصحارى العربية ، وكيفية الاستفادة من المراعي ، وتنمية الموارد الطبيعية لتحقيق امن غذائي عربي ، وكيفية مكافحة التصحر ، وتثبيت الكثبان الرملية ، وتنمية الموارد المائية ، وتنمية الموارد النفطية ، وتأثير العولمة على اختلال التنمية العربية .

Abstract:

This study aims to clarify the contributions of Professor / Sabri Faris Al-Hiti in the field of sustainable development. The follower of Professor Al-Hiti's path finds that it contained many studies and research in the field of sustainable development, not

only at the level of his homeland, Iraq, but also at the level of the Arab countries. The importance of the study stems from the fact that it sheds light on an Iraqi personality who contributed to the field of sustainable development with an adequate amount of sober scientific work and effort, which provided the Iraqi and Arab libraries with it. Interest in the concept of “sustainable development” has increased in studies and practices since the intensification of environmental problems and the rising awareness of their dangers in the seventies, which found its reflections in one of the major environmental conferences in Stockholm in 1972. Intergovernmental negotiations on participation in the post-2015 development agenda began in January 2015 and ended in August 2015. After the negotiations, the Final Document on Sustainable Development was adopted on 2527- September 2015 in New York. Prof. Dr. Sabri was interested in sustainable development in the Arab world and therefore contributed to the publication of four books and fourteen scientific research. These books and researches focused on various fields, including the development of Arab deserts, how to benefit from pastures, the development of natural resources to achieve Arab food security, how to combat desertification, stabilization of sand dunes, development of water resources, development of oil resources, and the impact of globalization on the disruption of Arab development.

المقدمة :

لقد تشرفت أيمًا تشريف بمعرفة العلامة البروفيسور صبري فارس الهييتي ويزيدني شرفاً أن أتناول اسهاماته الفكرية والعلمية في مجال التنمية المستدامة ، ولقد نشأت علاقتي منذ أكثر من ثلاثين عاماً من خلال دراساته وكتبه المنشورة في علم الجغرافيا بشكل عام، وتوثقت علاقتي به شخصياً منذ أكثر من عشرة أعوام، ووجدته نعم العالم المتبحر في علوم الجغرافيا، ونعم العالم المهتم بدراسات الوطن العربي، كيف لا وهو الآن منذ أكثر من ثلاثين عاماً يمثل قمة الهرم للجغرافيين العرب وهو الأمين العام لاتحاد الجغرافيين

العرب والتي تصدر من أمانتها المجلة العلمية الدولية المحكّمة (مجلة الجغرافي العربي)، كما أنه عمل في بلدان عربية متعددة مما أكسبه سياحة جغرافية متنوعة في طبيعة وبيئات تلك البلدان العربية.

أضف إلى ذلك فهو عضو في مراكز بحوث مثل مركز بحوث دراسات حوض البحر الأحمر. وعضو في مجلات علمية ومنظمات دولية، وتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإصدار موسوعة من خمسة أجزاء تحمل المواد (المرجع في جغرافية وطن عربي بلا حدود).

أما مؤلفاته من الكتب فتصل إلى أكثر من 50 كتاب، تتناول في معظمها المواضيع الجغرافية المتنوعة والتي يستفيد منها الطلاب والباحثين على مختلف مستوياتها من المادة العلمية الموجودة بداخلها خاصة المواد العلمية المتعلقة بالتنمية بالوطن العربي. أما البحوث المنشورة فهي أكثر من 120 بحثاً منشوراً محلياً ودولياً.

اسهاماته ونشاطاته العلمية في مجال التنمية المستدامة :

المتتبع لاسهامات البروفيسور الهيتي في مجال التنمية يجدها قد خرجت من نطاق المحلية إلى نطاق الإقليمية .

على الرغم من حادثة الاهتمام بالتنمية المستدامة من قبل الامم المتحدة، حيث تعتبر قمة الأرض التي عقدت في البرازيل عام 1992 ، أو المؤتمر الدولي المخصص للبيئة والتنمية ، من أهم النشاطات الدولية البيئية التي حصلت حتى الآن ، ولا نزال نعيش فترة آثار هذه القمة أو المؤتمر وستمتد بنوده والخطوات التنفيذية المرتبطة به طيلة هذا القرن الحادي والعشرين – إذ إنه تمخض عن ما اشتهر باسم « ايجيندا 21 » / أو جدول أعمال 21 / لهذا الهدف . وتمخضت الاجتماعات عن خمس (اتفاقات رئيسية ، كان للمنظمات الأهلية – أو غير الحكومية – دور هام فيها أيضاً . كما أن (المؤتمر – القمة) خطوة هامة على طريق فهم وإنجاز « التنمية المستدامة » ، ولاسيما في « جدول أعمال القرن الواحد والعشرين » أو « ايجندا 21 » - وهو الجدول المتضمن أهم الخطوات الضرورية لإنجاز التنمية المستدامة فعلياً .

إن مفهوم « التنمية المستدامة » قد ازداد حضوراً في الدراسات والممارسات منذ احتدام مشكلات البيئة وتصادد الوعي بخطورتها في عقد السبعينات الذي وجد انعكاساته في أحد أهم المؤتمرات البيئية الكبرى في « ستوكهولم » سنة 1972. وفي 5 ديسمبر 2014 وافق امين الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقرير جدول أعمال تنمية ما بعد 2015 القائم على مقترحات مجموعة العمل

المفتوحة، بدأت المفاوضات الحكومية الدولية على المشاركة في جدول أعمال تنمية ما بعد 2015 في يناير كانون الثاني عام 2015 وانتهت في أغسطس عام 2015. وبعد المفاوضات تم اعتماد الوثيقة النهائية للتنمية المستدامة في 25-27 سبتمبر 2015 في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية بعنوان «تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة». يتضمن 17 هدف و169 غاية تغطي مجموعة واسعة من قضايا للتنمية المستدامة. وشملت على⁽¹⁾:

1. القضاء على الفقر .
 2. الامن الغذائي .
 3. الصحة الجيدة والرفاه .
 4. التعليم الجيد .
 5. المساواة بين الجنسين .
 6. المياه النظيفة والنظافة الصحية .
 7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة .
 8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد .
 9. الصناعة والابتكار والبنية التحتية .
 10. الحد من اوجه عدم المساواة
 11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة .
 12. الاستهلاك والانتاج المسؤولين .
 13. العمل المناخي .
 14. الحياة تحت الماء .
 15. الحياة في البر .
 16. السلام والعدالة والمؤسسات القوية.
 17. عقد شراكة لتحقيق الاهداف .
- وكان للبروفيسور الدكتور صبري الهيتمي جهودا في انجاز ونشر اربعة كتب واربعة عشر بحثا عن التنمية المستدامة وهي .

اولا - الكتب :

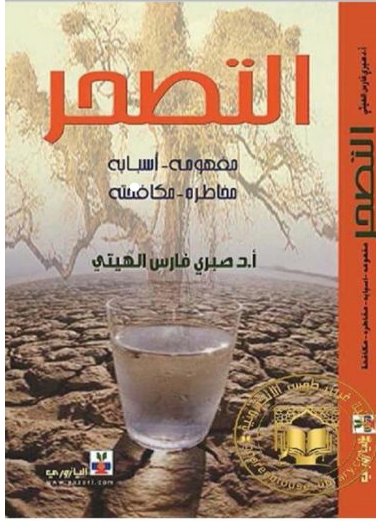
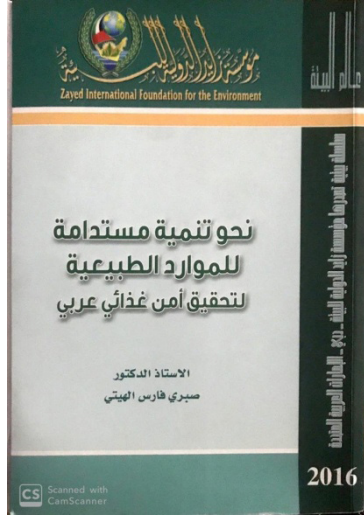
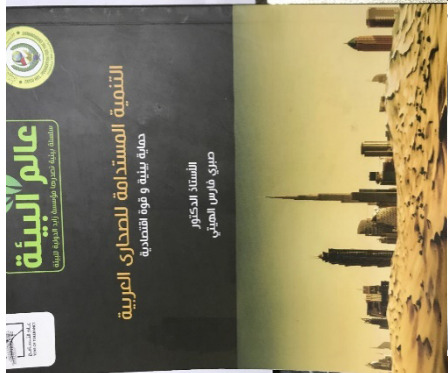
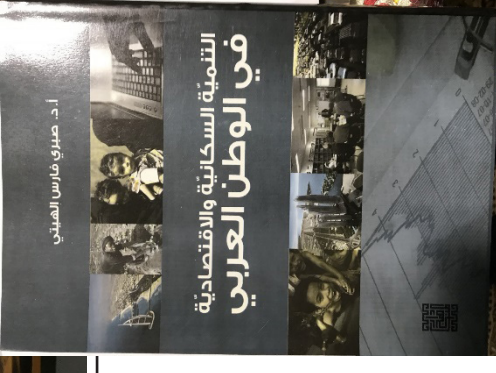
1. التنمية البشرية والاقتصادية في الوطن العربي , دار المناهج للنشر , عمان , الأردن , 2007 .
2. التصحر , مفهومه واسبابه وطرق معالجته , دار اليازوري , 2011.
3. نحو تنمية مستدامة للموارد الطبيعية لتحقيق امن غذائي , مؤسسة زايد الدولية للبيئة , دبي , 2016 .

4. التنمية المستدامة للصحارى العربية-قوة اقتصادية وحماية بيئية ، مؤسسة زايد الدولية للبيئة ، دبي ، 2019 .

ثانيا - البحوث المنشورة:

1. الأهمية الجيوبوليتيكية للنفط العربي وسياسات دول الشمال المضادة، آفاق عربية ، العدد (13) ، مايس 1998 .
2. التصحر ومستقبل التنمية الاجتماعية في الوطن العربي ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، العدد (13) 2002 .
3. السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي ، مؤتمر المائدة المستديرة ، جامعة ناصر ، ليبيا ، 2004 .
4. الأمن الغذائي العربي ، مقوماته وأهميته ، مؤتمر قسم الجغرافية،كلية الآداب ، جامعة حلب ، أيار 2005 .
5. التنمية المستدامة في الوطن العربي ، المائدة المستديرة ، جامعة ناصر، ليبيا، 2005 .
6. المناهج التعليمية بين التغيير والتبديل ، ندوة إتحاد المعلمين العرب ، الخرطوم السودان ، 2005 .
7. النمو السكاني والتنمية الاقتصادية مع تطبيق على الوطن العربي ، مجلة الجغرافي العربي ، العدد 16 ، 2005 .
8. التنمية المستدامة في الوطن العربي (من أجل تحقيق أمن غذائي عربي) ؛ بحث ألقى في الملتقى الجغرافي العربي ؛ الرباط ؛ 2006 .
9. المخاطر والتهديدات التي تواجه الموارد المائية العربية ؛ بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني عشر للجمعية الجغرافية الليبية ؛ طرابلس ؛ ليبيا ؛ أبريل ؛ 2010 .
10. مسؤولية الحكومات العربية عن حماية المياه الخاصة بالاستعمال البشري، 11.مجلة الجغرافي العربي ، العدد، 33 ، 2016 .
- 11.12. التلوث البيئي للمياه العذبة في الدول العربية والتنمية المستدامة ،مجلة الجغرافي العربي ، العدد، 34 ، 2016 .
31. التنمية المستدامة للموارد الطبيعية العربية من اجل تحقيق امن غذائي عربي ، مجلة الجغرافي العربي ، العدد ، 36 ، 2017 .
14. اثر المياه الصالحة للاستعمال البشري على التنمية في الوطن العربي

(الجزائر والسودان والعراق) نموذجاً، مجلة الجغرافي العربي،
يصدرها اتحاد الجغرافيين العرب، العدد 37-2018 .
51. الوزن الجيوليتيكي للوطن العربي بين وفرة المعادن الاستراتيجية
وضعف تنميتها، مجلة الجغرافي العربي ، يصدرها اتحاد الجغرافيين
العرب، العدد 38-2019 .

	
	
صورة (١) أغلفة بعض الكتب في التنمية المستدامة والبيئة	

وسنختار نماذج مما ورد في تلك الكتب والبحوث من موضوعات تخص التنمية المستدامة في الوطن العربي:

أولاً- تنمية المياه العربية الصالحة للاستعمال البشري:

كتب البروفيسور صبري الهيتي ورقة علمية بعنوان: (أثر المياه الصالحة للاستعمال البشري على التنمية في الوطن العربي) متناولاً الجزائر والسودان والعراق إنموذجاً حيث أشار ببحثه فيما يتعلق بالسودان عن تلوث المياه في النيل الأبيض مستنداً من قوله حسب تقرير وزارة الصحة بولاية الخرطوم عن أن النيل الأبيض ملوث بمواد كيميائية خطيرة وبمعادن الرصاص والكروم وتخوفات من تضرر أكثر من مليوني نسمة للمناطق التي تقع جنوب أم درمان وجنوب الخرطوم .

حيث عدّ هذا التلوث إلى ظهور أمراض غريبة بمحلية جبل أولياء على جانبي الضفة الشرقية والغربية حتى منطقة العزوزاب .

على وجه العموم تختلف مصادر تلوث المياه ومنها المصادر الناتجة بشكل طبيعي من فضلات الكائنات الحية ومنها ما يتسبب به بعض الأنشطة البشرية وهو الأكثر انتشاراً مثل مياه الصرف الصحي والأسمدة الزراعية والمبيدات الحشرية ومخلفات تصنيع الأغذية والمعادن الثقيلة كالرصاص والزنابق، والذي أصبح استخدامه على نطاق واسع في السودان بسبب التعدين الأهلي للذهب والنفايات الكيميائية ومخلفات المصانع وغيرها ، لتصل مياه الشرب الملوثة إلى ما يقرب اثنين مليار شخص حول العالم .

ويمكن أن تؤثر في صحته بشكل سلبي ويعد الكروم سداسي اتكافؤ أحد أسباب تلوث مصادر المياه في جميع أنحاء العالم فهو شديد السمية خاصة عند استنشاقه أو ابتلاعه فهو في نهاية المطاف يؤدي إلى تكوين أمراض سرطانية ويمتاز أيون الكروم سداسي التكافؤ بمقاومة عالية جداً في التآكل ، لذلك استخدم في كثير من الصناعات، كذلك واحدة من مصادر التلوث وهي المصادر الناتجة بشكل طبيعي من فضلات الكائنات الحية والتي تكثر في السودان من المجاري المائية الصغيرة والمتوسطة بل على الأنهار حيث نجد الاستخدام المشترك للحيوان والإنسان لمياه الرش في نقطا واسع من السودان وخاصة الحفائر التي تجمع فيها مياه الأمطار. وعلى كل أوضح الهيتي أن أسباب تلوث المياه في السودان تتمثل في الآتي :

1. عدم كفاءة الصرف الصحي حيث أن معظم أحياء السودان تعتمد على السيفونات.
 2. ارتفاع مادة النترات في المياه إلى (200) ملجم بينما يفترض ألا تتعدى أكثر من (10) ملجم ، ووجود هذه المادة بهذا الحجم يؤدي إلى الإصابة بالسرطان.
 3. تهالك شبكات المياه لوجود الصدأ مما أدى إلى وجود مصادر معدنية خطيرة .
 4. وجود ملوثات يسببها السلوك البشري غير الراشد كالباعة المتجولين والمياه التي تنقل بواسطة الحمير.
 5. مشكلات الصرف الصحي بولاية الخرطوم حيث أكد الاختصاصيون أن المياه الآسنة من منازل الخرطوم قد لوثت الحوض العلوي للمياه الجوفية تماماً في بعض مناطق الولاية.
- وقد أوضح البروفسير الهيتمي لضمان مياه شرب نقية ولاستدامة التنمية ينبغي القيام بما يلي:

1. تفعيل القوانين التي تقرر معالجة مخلفات الصناعة قبل رميها في النيل.
 2. منع حدوث أي تلوث موضعي لمياه الآبار الجوفية.
 3. الشفافية في الإعلان عن المعلومات التي تخص المياه ونوعيتها.
- أما بالنسبة لدولتي العراق والجزائر فإن أسباب تلوث المياه الصالحة للشرب تكاد تكون متشابهة مع دولة السودان مع وجود مجهودات قد بذلت في سبيل الحصول على مياه عذبة لكل من الدولتين باستخدام تقنيات وإرشادات صحية تتناسب وحجم المشكلة. وعليه يمكننا القول أن الوطن العربي يعاني مشكلة المياه الصالحة للاستعمال البشري، ولكن تتباين بين دولة وأخرى فهذه الورقة اعتمدت على أرقام وتقارير من جهات حكومية مسئولة وهي بالتالي تفيد كثير في التوجه نحو تنمية مستدامة والتي تعني حسن استثمار الموارد الطبيعية والبشرية بما لا يؤثر على حصة الأجيال القادمة ، فإن تلوث المياه العذبة تؤثر سلباً على التنمية المستدامة من خلال :
1. تفشي الأمراض بسبب تناول السكان وشربهم للمياه الملوثة.
 2. تلوث المياه يؤدي إلى خسارة كبيرة في الإنتاج الزراعي.
 3. موت بساتين النخيل واختباء الأسماك علسبيل المثال اختفاء 32 نوع من الأسماك في نهر النيل.

ثانيا- تنمية السياحة الصحراوية :

لقد ساهم البروفسير الهيتي في مجالات متعددة ينصب اهتمامها بالتنمية المستدامة فكان جهوده المقدرة ضمن كتب عالم البيئة وهي سلسلة بيئية تصدرها مؤسسة زايد الدولية، حيث أصدر كتابه القيم بعنوان (التنمية المستدامة للصحارى العربية حماية بيئية وقة اقتصادية)، فالصحاري العربية تشغل 85 % من مساحة الوطن العربي وهي تتمتع بأهمية كبرى من النواحي الاقتصادية والاستراتيجية والسياحية .⁽⁶⁾

مما يتطلب الاهتمام بها ودراساتها دراسة علمية، فالسياحة الصحراوية تدعم المجتمعات المحلية وتساهم في استحداث فرص العمل النوعية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة واستدامة وحماية البيئة والانسجام مع المحيط الطبيعي والتراث الأصيل لمجتمعات الصحراء⁽⁷⁾.

وقد نشطت السياحة الصحراوية في معظم الدول العربية بما لها من مردود اقتصادي، فالصحاري العربية تمتاز بالتنوع البايولوجي المتمثل في مجموعة كبيرة من أنواع النباتات والحيوانات مما يعطي فرصة لاستقطاب السياح الذين يبحثون عن الهدوء والسكينة ومراقبة حياة السكان وأسلوب معاشهم، أو مشاهدة المهرجانات، أو الدخول في سباق التزلج على الرمال. فالمناطق الصحراوية في العالم العربي بحاجة إلى نفح الروح فيها وإحياء مظاهر التنمية مع المحافظة على طابعها الحضاري دون تجريدها من قيمتها الثقافية والتراثية، وخلق فرص تشغيل حقيقية في بيئة تمثل الهامش من أجل إمتصاص البطالة، فالسياحة الصحراوية قادرة على توفير آلاف فرص العمل فضلاً عن الاستقرار الديمغرافي في المناطق الصحراوية والحد من ظاهرة الهجرة الداخلية نحو المدن⁽⁸⁾.

أضف إلى ذلك أشار الهيتي إلى أهمية مكافحة التصحر عبر مشاريع التنمية المختلفة، حيث أوصى بالاهتمام بالصحاري العربية ووضع الخطط الاستراتيجية لتنفيذ التنمية المستدامة، واستثمار ما بها من ثروات معدنية وأيضاً الاهتمام بإنشاء محميات .

ثالثا -برنامج عربي لخلق تنمية مستدامة للموارد البشرية والطبيعية :

وهناك ورقة علمية قدمها البروفسير الهيتي في مؤتمر جامعة الدلنج

بالسودان للعام 2012م كانت بعنوان: (التنمية المستدامة للموارد الطبيعية والبشرية العربية تدعيم للأمن القومي العربي) أوضح فيها الكيفية لخلق مقترحات ضمن برنامج عمل عربي يهدف إلى خلق تنمية عربية مستدامة لأقطار الوطن العربي⁽⁹⁾ :

أولاً: الأراضي الزراعية وتتمثل برامج العمل في :

1. إعداد خطط قومية لاستخدام الأرض.
2. إنشاء سجلات قومية لمصادر التربة.
3. توزيع السكان باستخدام الحوافز وإيجاد موازنة بين الكثافة السكانية.
4. بذل مجهودات لإصلاح الأراضي.
5. اتخاذ الوسائل المختلفة لإنعاش المراعي التي تدعورت .
6. اتخاذ جميع التدابير لمنع إزالة الغابات والقطع الجائر.
7. تعزيز أنشطة البحث العلمي والتطوير وإعطاء أولوية للمشروعات القومية.

ثانياً : مصادر المياه :

وأهم مقترح فيها إعداد برامج قومية لتنمية مصادر المياه المختلفة تضمن إنشاء سجلات لمصادر المياه ورصد حالتها وإدخال النظم المختلفة لترشيدها استخدام المياه.

ثالثاً : العمل على تحقيق الأمن الغذائي العربي:

وهذا يتم على التعاون في مجال الزراعة والغذاء بين البلدان العربية.

رابعاً : تنمية المناطق الريفية والحضرية:

حيث لابد من خلق توازن بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية .

خامساً : البيئة البحرية والمناطق الساحلية:

وهذا يتطلب إعداد البرامج والأدوات الملائمة بيئياً لتطوير المناطق الساحلية وتنمية النشاطات البحرية .

سادساً : إدارة المخلفات:

ومن هنا العمل على إدخال التقنيات المناسبة والوسائل التقنية التي تشجع على تدوير إعادة استخدام المخلفات التي يمكن الاستفادة منها.

سابعاً: نقل التقنية وتوفير الموارد المائية:

إن هذه المقترحات التي رصدها البروفسير الهيتي لتحقيق تنمية مستدامة في الدول العربية وجدت نقاشاً مستفيضاً في مؤتمر جامعة الدنجل من قبل المشاركين والعلماء والتي في الختام رفعت توصياته للجهات المسؤولة وجهات صنع وإصدار القرارات. ولتوسيع دائرة المشاركة فقد قدم البروفسير الهيتي محاضرة عن التنمية المستدامة بكلية التربية جامعة البحر الأحمر وحضرها لفيف من العلماء والباحثين والطلبة كان لها أثر كبير في نفوس الحاضرين، حيث انعكس هذا من خلال مداخلاتهم العلمية في المحاضرة.

إن الأستاذ الدكتور الهيتي لتقديمه لهذه الأوراق فتح مجالاً واسعاً للباحثين في مختلف الأقطار العربية لدراسة الأوضاع الخاصة بالتنمية المستدامة وتحديد الأولويات لأبحاثه، كما أنها تمثل نقاط انطلاق للباحثين في شتى المجالات العلمية، إن كانت أوراق علمية أو أطروحات الماجستير والدكتوراه، وبالتأكيد فهي موجهات ومؤشرات لصانعي القرار في كل قطر.

إن من اسهاماته أيضاً إصداره لكتاب (التنمية السكانية والاقتصادية بالوطن العربي) حيث خصص فصلاً كاملاً للتنمية المستدامة في الوطن العربي. كذلك مجهوده الكبير المقدر في المساهمة في التنمية المستدامة في الوطن العربي والتي أوضحها في كتابه (نحو تنمية مستدامة للموارد الطبيعية لتحقيق أمن غذائي عربي) (10)، والذي نشرته سلسلة عالم البيئة (مؤسسة زائد الدولية للتنمية)، اذ يعد من المراجع والمصادر المهمة التي ترفد المكتبات العربية لمعظم الجامعات، حيث يستقي الباحثين وأساتذة الجامعات والطلاب ومراكز البحث العلمي من المادة العلمية التي قدمها هذا الكتاب، والخاصة بالتنمية المستدامة في مجال الأمن الغذائي العربي في عالم أصبحت فيه قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تشغل دول ومنظمات العالم منذ نصف القرن الماضي مع وجود أكثر من 850 مليون شخص يعاني من الجوع في العالم، وعدم حصول أكثر من ربع سكان العالم بانتظام على أغذية آمنة كافية (11)

ثالثاً :

كيفية الاهتمام بالصحارى العربية التي تشغل 89% من مساحة الوطن العربي (12) :

1. تشكل الصحارى نسبة مرتفعة من الوطن العربي لكون معظم

اراضيه البالغ مساحتها 14.35 مليون كم 2 يقع منها في النطاق الصحراوي وشبه الصحراوي منها 12.75 كم 2 اي مايشكل نسبة 89% من المساحة الكلية للوطن العربي .و تشكل المراعي نسبة 19% من المساحة الكلية. ولذا لابد من حماية هذه المراعي عن طريق عدم السماح بالزراعة المطرية فيها خاصة وإن كمية الامطار السنوية فيها تقل عن 200 ملم .ومنع الرعي الجائر الذي يؤدي الى تعرية التربة وانجرافها ,والعمل على تكثيف الغطاء النباتي الصالح للرعي , والتوسع في نظام (الحمى) كنظام رعوي قديم في الوطن العربي والإهتمام بنظام الرعي فيها.

كما لابد من الحرص على عدم تغيير التكوين الفطري للمنظومة البيئية والإهتمام بالانواع البرية التي تأقلمت خلال قرون طويلة مع ظروف البيئة في المنطقة والعمل على جمع بذور النباتات التي تنبت في هذه المناطق الجافة وشبه الجافة مثل البنتول والشيخ والحرمل والشعير البري والرتم والعذم الحولي والعذم الملتي والضب , وكذلك الإهتمام بالاشجار الصحراوية مثل الروثة والرمث والسنديان والغضا (وهو من فصيلة الاثل) والسيسبان والسدر والاراك والطلح (أم غيلان) .

2. لما كانت للنباتات الصحراوية المقاومة للجفاف القدرة على مقاومة الآثار السامة الناتجة عن ملوحة التربة والمياه الجوفية , فلقد طورت صفة إحتمالها بحيث يمكنها البقاء والعيش مع إرتفاع المحلول الملحي في خلاياها , كما يمكن للبعض الآخر من هذه النباتات أن يتخلص مما بها من أملاح وبالإضافة الى ذلك هناك النباتات التي يمكنها تجنب التأثير الملحي الضار بتنظيم دورة حياتها بحيث تتفوق والفترة التي تكون فيها الرطوبة العالية في التربة , الأمر الذي يترتب عليه قلة التركيزات الملحية , وعليه لابد من الإكثار من هذه النباتات في المناطق الجافة .

3. تكون الحياة النباتية في المناطق الصحراوية الشديدة الجفاف على شكل أكمات منعزلة تفصلها عن بعضها عدة أمتار , ولكن حيث تزداد الرطوبة في الهوامش الإنتقالية تبدأ الحشائش في الظهور تدريجياً مع الامطار الموسمية . وعليه ينبغي توجيه العناية الكبيرة للنباتات في هذه المناطق الهامشية الإنتقالية والإفادة منها في رعي الاغنام والجمال حصراً , وعدم السماح برعي الماعز فيها حفاظاً على هذه النباتات من التدمير . ولما كانت النخلة شجرة تقاوم الجفاف ويمتد كلاً من جذعها وجذورها لعدة أمتار فوق سطح الارض وتحت

التربة , لذا لابد من الإهتمام بزراعتها في المناطق الهامشية الصحراوية .

4- العمل على الإستفادة من الخصائص التي يتمتع بها نبات يسمى (سيلين) وباللاتينية Aristida Karelini , هذه الخصائص التي تتمثل في قدرته العجيبة في الحياة في الرمال المتحركة , ويجب أن تظمر الرمال بصورة دورية الأوراق السمرء الداكنة الطويلة لهذا النبات وبادراته (الزريعات) , ففي هذا الوضع فقط ينمو هذا النوع من الحشائش بصورة طبيعية ماداً جذوره الطويلة بصورة أفقية الى مختلف الجهات في الطبقة الرملية . وتتصف هذه الجذور بأنها تستطيع أن تمتص بسرعة أقل كمية من الرطوبة المترسبة في الليالي الباردة في طبقة الرمال السطحية بينما تحتفظ خلال قيظ النهار بكل قطرة من الماء بحرص شديد .

إن نبات السيلين هو أول ما يبدأ مكافحة الرمال الجرداء المتحركة , فهو يبدأ بإيقاف هذه الرمال ويسمح للنباتات الصحراوية الأخرى أن تثبت وتتوطد . ولذا يمكن نقل هذه النباتات من مناطق نموها في صحراء قرة قوم الى مناطق الكثبان الرملية في منطقتنا العربية .

5- في الوقت الذي ينبغي فيه الإشادة بالعمل العلمي الكبير الذي قامت به المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي مقرها الخرطوم , حيث أصدرت الخرائط الخاصة بتوضيح المعلومات التي يمكن الإستفادة منها في موضوع التصحر وكيفية تطوير الصحاري وطباعتها في سبعة عشر أطلساً تضمنت معلومات تفصيلية عن التوزيعات السنوية والفصلية لدرجات الحرارة والأمطار والإشعاع والسطوع والرياح والرطوبة النسبية والبخر والنتح , هذا المشروع الذي أنجز بين عامي 1975 - 1983 لابد من التوجه الى الحكومات العربية لإيلاء موضوع التصحر الإهتمام الكبير من حيث معالجة مشكلاته , خاصة وإن الأمم المتحدة بدأت تهتم به منذ عام 1974 بموجب قرارها المرقم 3337 .

6 - لقد أشارت وثيقة (مشروع الحزام الأخضر لدول شمال أفريقيا) في 5 فبراير 1977 بهدف إعتماها عربياً في مشروع مقاومة التصحر وإقامة الأحزمة الخضراء لمكافحة التصحر, يبتدأ في شمال أفريقيا ثم يعمم . ويفترض المشروع تصوراً عاماً مفاده إن هذا العمل ليس مجرد حائط من الأشجار يفصل المناطق الصحراوية عن المناطق الخصبة وإنما هو مجموعة من الأعمال الميدانية تقام بوسائل متنوعة لمنع إستمرار التدهور البيئي ولقاوة التصحر في

محاولة لإعادة التوازن البيئي الى حالته الطبيعية. لذا لابد من دراسة هذه الوثيقة وإثرائها والدعوة الى تطبيقها على مستوى الوطن العربي .

7 - ضرورة العمل الجاد في كل الدول العربية على تثبيت الكثبان الرملية , حيث تقدر مساحة الارض المتأثرة بزحف الرمال في الوطن العربي بحوالي 2,6 مليون كيلو متر مربع أي حوالي 18,5 % من المساحة الكلية . ولابد من العمل على تثبيت هذه الكثبان سواء بالاسوار أو الحواجز التي تقام متعامدة على إتجاه الرياح والتي تستخدم مواد نباتية جافة مثل سعف النخيل أو الحلفا أو البوص بإرتفاع 30 - 100 سم , وتكون صالحة لمدة (3 - 4 سنوات) , أو أسوار من ألواح السمنت أو مربعات شطرنجية من شبك البلاستيك أو جريد النخيل أو تغطيتها بمستحلب البيتومين أو الزيوت سابقة الاستخدام أو زراعة أشجار الاثل أو الكافور أو الكازورينا كما حصل في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية .

رابعاً : تثبيت الكثبان الرملية والحد من زحفها في المنطقة العربية (13) :

للسيطرة على تجمع حبيبات الرمل التي تتكون منها الكثبان الرملية ينبغي أولاً وقبل كل شيء التحكم في ظاهرة القفز لهذه الحبيبات وتثبيتها وهناك وسيلتان لتحقيق ذلك.

1. إما بتثبيت التربة .
 2. او خفض سرعة الرياح بالقرب من سطح التربة .
- وقد استخدمت لذلك طرقاً عديدة منها :
- تثبيت التربة : الذي يستهدف إما تثبيت الكتل الرملية المتحركة بوسائل آليه عندما تهدد التجمعات البشرية أو البنية الأساسية وإما الحيلولة دون تكون هذه الكتل الرملية ولتحقيق ذلك تستخدم ثلاث وسائل:
- عمل اسيجة وذلك بإقامة مصدات للرياح .
 - الطريقة الانسيابية أي إعطاء الحاجز جانبية معينة كي لا يبطئ من سرعة الرياح.
 - التثبيت النهائي الذي يتحقق بزراعة غطاء نباتي دائم.

تثبيت الكثبان الرملية :

نظراً للمشاكل الكبيرة التي تنجم عن حركة الكثبان الرملية وذلك لتهديدها المستمر للمنشآت الصناعية والسكنية والطرق والمزارع فقد كان من

الضروري العمل على تثبيت الكثبان الرملية والتخلص من أضرارها ثم تحويلها إلى منتزهات وأراضى منتجة وتعتبر الطرق المتبعة في الوطن العربي وخاصة بتثبيت الكثبان الرملية متشابهة من حيث المبدأ والأهداف ولا تختلف إلا على مستوى التنفيذ الذي يخضع بدوره إلى مدى توافر أو عدم توافر المواد الأولية المستعملة والامكانيات الفنية لدى كل دولة ويخضع بذلك تثبيت الكثبان الرملية إلى عمليتين رئيسيتين:

1. التثبيت الميكانيكي أو المؤقت.

2. التثبيت البيولوجي أو الدائم.

إن الهدف من تثبيت الكثبان الرملية تثبيتاً أولياً سواء ميكانيكياً أو كيمياوياً هو إنشاء غطاء شجري أو شجيري لتثبيتها ، إذ أن التثبيت الأولي الميكانيكي أو الكيماوي هو عبارة عن وسيلة لتثبيت سطح الكثبان الرملية لمدة زمنية معينة (2-4 سنوات) وهي فترة كافية لنمو الأشجار أو الشجيرات التي تغرس على الكثبان الرملية المثبتة بهذه الوسيلة حيث يتكون مجموع جذري يساعد على تماسك حبيبات الرمال وكذلك مجموعاً خضرياً فوق سطح الرمال يساعد على كسر قوة الرياح وحماية سطح الرمال من الانجراف الهوائي .

ويهدف التثبيت الميكانيكي إلى :

- تخفيف سرعة الرياح وإفقادها القدرة الانجرافية وطاقة النقل وبالتالي ترسيب ماتحملة من رمال.
- منع وإعاقة وصول الرياح إلى حبيبات الرمل على سطح الكثبان الرملية للمحافظة على استقرارها وذلك بإقامة الحواجز المختلفة.
- وتشمل عملية التثبيت الميكانيكي الاجراءات التالية :
- اقامة الحواجز الأمامية والدفاعية.
- اقامة مصدات رياح صغيرة.
- تغطية الكثبان الرملية بالمواد النباتية أو النفطية أو الكيماوية.

اقامة الحواجز الأمامية :

وهي عبارة عن حواجز أولية تقام في الأماكن التي تهب منها الرياح والرمال وتعمل على التخفيف من سرعة الرياح وإفقادها القدرة الانجرافية وكذلك الحد من زحف الرمال التي تتراكم على هذه الخطوط مكونة بذلك حاجزاً طبيعياً الهدف منه حماية كل ما يوجد وراء هذه الخطوط من منشآت اقتصادية .

تصميم الحواجز الامامية :

إن اقامة وتصميم هذه المصدات الامامية له أهمية كبيرة في تثبيت الكثبان الرملية المتحركة لذا يجب أن تؤخذ في الاعتبار :
اختيار المكان المناسب لاقامة الحواجز الدفاعية.

تقام هذه الحواجز في المنطقة الانتقالية للكثبان الرملية على مسافة 200 - 300 متر من المنطقة المراد حمايتها فتكون سدا لها تتراكم عليه الرمال . و السياج هو مصد للرياح السائدة للحد من سرعتها و لدفع الرمال المتحركة إلى التراكم أمامه ويؤدي هذا التراكم إلى تكوين أول كثيب صناعي يمثل أول مراحل مقاومة التجمع الرمل (التراكم الرمل) . وتبعاً لموقع السياج بالنسبة لاتجاه الرياح السائدة يتكون نوعان من الكثبان الصناعية :

- كثيب (التوقيف) : ويهدف إلى إيقاف تقدم الرمل قدر الامكان .
ويتكون أمام السياج في وضع عمودي بالنسبة لأشد اتجاهات الرياح خطورة.

- كثيب (التحويل أو الاستتار) : يستخدم لتحويل الرمل في اتجاه مختلف عن اتجاه الرياح ويتكون أمام سياج باتجاه يمثل زاوية تتراوح بين 120- 140 درجة.

أ- إقامة السياج :

لايجوز اقامة أى جزء من أجزاء السياج على مسافة تقل عن 200 متر من المنطقة المطلوب حمايتها فإذا ما وصلت هذه المسافة ينبغى اقامة سياج ثان يتراوح بين 40-50 متراً في اتجاه الأول ولكى يؤدي السياج دوره بفعالية يجب أن يكون له الموصفات التالية :

- أ. يسمح بنفاذ الرياح لكى يحد من سرعتها ويسمح بتجمع الرمل .
ونفاذ الرياح من السياج يتيح تراكم الرمال على جانبي السياج .
- ب. يتراوح ارتفاعه بين متر و 1.20 متر ولا مبرر لأى ارتفاع يزيد عن ذلك.
- ج. بعد تحديد اتجاه السياج يتم تخطيط وضعه وعدد من الأوتاد .
والمواد التى يجوز استخدامها لإعداد أسيجة متعددة كما ياتي :-

1- استخدام سعف النخيل :

عندما تكون المنطقة ذات تربة هشة يحفر بعمق 40 سم وبعرض 30 سم لدفن أطراف السعف أما إذا كانت التربة صلبة فمن الأفضل اقامة تل

بإرتفاع 80 سم لدعم السياج ويدفن السعف بعمق 30 سم في الخندق أو التل ويراعى تكثيف تشابك السعف عندما يكون مقطوعا حديثا. يتم اللجوء إلى هذه الطريقة كلما توافرت الكميات المطلوبة خاصة في الواحات وتعتمد الطريقة على استخدام أعمدة خشبية بطول 1.5 متر يثبت منها في الرمال حوالى 50 سم وتنشأ على أبعاد تتراوح بين 3 ، 5 متر من الجهة المراد حمايتها ثم يوضع فيما بينها سعف النخيل وتربط ببعضها بواسطة حبال الليف أو الأسلاك المعدنية لكى لا تتأثر بفعل الرياح وهكذا كلما غطت الرمال الأحزمة الأولى تضاف فوقها أحزمة أخرى ثانية وثالثة إلى نهاية الحصول على كثيب منيع لصد الرمال .

2- استعمال الصفائح الأسمنتية المموجة:

-استعمال النسيج البلاستيكي .

- استعمال حواجز من البراميل المستهلكة.

إقامة مصدات الرياح الصغيرة (طريقة المربعات) :

تختلف المواد المستعملة في اقامة مصدات الرياح الصغيرة من بلد إلى آخر وذلك حسب نوعيات المواد الأولية ومدى توفرها والغرض من اقامتها هو تثبيت الرمال في اماكنها والحد من سرعة الرياح ومن ثم تثبيت الرمال ومنعها من الانتقال والسماح للنباتات بالنمو عليها وتقام هذه المصدات الصغيرة من المواد الجافة والنباتات الحية أو الميتة وأى مواد متوفرة يمكن استخدامها في اقامه هذه المصدات.

طرق التثبيت :

التثبيت بواسطة النباتات فقط:

حيث تزرع البادرات أو العقل على مسافة 1 متر بين النباتات وبعضها لتلافي الفقد الذى يحدث نتيجة موت النباتات في الفترة الأولى. يجب الزراعة بالجانب المتحرك من الكثيب وهو الجانب الأقل انحدارا وتبدأ الزراعة من قمة الكثيب وتمتد أسفله. ويجب أن تكون الجور التي تزرع بها النباتات ذات عمق كافى لمنع الجذور من الجفاف. ويعد نبات الاكاسيا الذي تعتبر قارة استراليا هي الموطن الأصلي لهذا الشجرة والتي يبلغ عدد اصنافها قرابة 900 صنف وهي أصناف مقاومة

للتلمح . وقد نجحت زراعة هذه الأصناف في فلسطين و دول المغرب العربي لتثبيت الكثبان الرملية , و تنمو الأصناف التالية في أوساط شديدة الملوحة : cyclops , سايكلويس retinodes , ampliceys , امبليسيس و زيفوفيللا xiphophylla , pendula, floribunda, translucens , pycnatha . هو الصنف Acacia auriculiformis آ كاسيا أوريكاليفورميس هو صنف مناسب للشواطئ ويتحمل تربة درجة قلويتها الذي يتحمل تربة درجة قلويتها عالية -9 البي- ايح كثير من أصناف الأكاسيا هي من الأصناف التي تقوم بتثبيت الآزوت الجوي في التربة وتزرع الأكاسيا لأغراض تزيينية كما تزرع كذلك كنبات رعوي , لكن إحتواء خلاياها على تراكيز عالية من مركب اللينين lignin و مركب التانين tannins هو من الأمور التي تعيق إلى حد ما مقدرة المواشي على تناول و هضم أوراقها .

التغطية بالمشتقات النفطية :

إن طريقة التغطية بالمشتقات النفطية تعتبر من أهم الأساليب التي اتبعت ولا تزال تتبع في بعض الأقطار العربية خصوصا الدول التي تتوفر فيها المشتقات النفطية بكميات كبيرة ويرجع ذلك لعدم توفر المواد النباتية الجافة.

وتهدف هذه الطريقة إلى رش سطح الكثبان الرملية المتحركة بمشتقات نفطية تعمل على تماسك هذا السطح إما بتكوين طبقة رقيقة من المادة المرشوشة وذرات الرمال أو تفاعل تلك المادة كيميائيا مع سطح الرمال وتكوين قشرة وبقائها لمدة كافية حتى نمو الأشجار الغروسة وتكوينها غطاء نباتي .

1- إستخدام المواد الكيماوية مع النباتات :

مستحلب البتومين يرش في صورة شرائط بعرض 40 سم في الاتجاه العمودي على الرياح. يعطى حماية 1.5 سنة لتكون قشرة صلبة على السطح تمنع حركة الرمال وبذلك تزداد نسبة نجاح البادرات.

التغطية الترابية :

وهي تعتمد على طرح طبقة من الأتربة يتراوح سمكها بين 15-20 سم بعد القيام بتسوية الكثبان الرملية وهذه الطريقة تساعد في تحسين خصائص الطبقات السطحية من خلال تسرب جزء من الأتربة إلى الفجوات بين

حببيات الرمل في موسم الأمطار وبالتالي تزيد من قدرة الرمال على الاحتفاظ بالرطوبة وكذلك تقلل من البخر خلال الجفاف أو التغطية الصخرية كما حدث في غرود الخانكة .

التثبيت البيولوجي:

يعتبر التثبيت الميكانيكي مرحلة ضرورية لنجاح عملية الزراعة والتشجير فوق سطح الرمال المتحركة أو أنها تمهد مرحلة التثبيت البيولوجي وهي تثبيت دائم يعتمد على اقامة غطاء شجري أو شجيري فوق الكتبان الرملية وحيث تعمل الجذور على تماسك حببيات الرمال وتساعد على بناء قوام التربة الرملية. ويعتبر التشجير من انجح الطرق في تثبيت الكتبان الرملية وذلك للخصائص التالية:

- لها صفة الاستدامة.
- تحسين خصائص التربة وتحسين خصوبتها بزيادة المادة العضوية.
- تحسين الظروف البيئية.
- توفير الانتاج (مراعى - خشب) .

أيجاد أماكن للنزهة والترفيه:

ويراعى ألا تقل المسافة بين الأشجار عن 4 / 4 متر، كذلك يتم عمل جور إلى عمق يتراوح بين 40 - 50 سم .

أهم الأنواع الشجرية المستخدمة في تثبيت الكتبان الرملية:

الأكاسيا سالينجا: والتي تتميز بكونها شجرة سريعة النمو، ولها

والتي تتميز بكونها كشجرة سريعة النمو اهمية الاقتصادية حيث تتميز

- ذات أوراق تصلح كعلف جيد- سواء كانت التغذية عليها بحالة خضراء أو جافة.

- تثبيت الكتبان الرملية وتثبيت النيتروجين وتكون مصدر جيد للحصول على التانينات .

- تتحمل الجفاف والملوحة، تستعمل كمصدات رياح. وهي خشب حريق

الآل (العبل) :

شجرة مستديمة الخضرة سريعة النمو تتحمل الجفاف . تتحمل ملوحة التربة

وارتفاع مستوى الماء الأرضي تتحمل ملوحة التربة وارتفاع مستوى الماء الأرضي .

الاتربلكس :

يزرع بغرض جمع الاملاح وبهذا يستخدم في إصلاح الأراضي الملحية بحيث تستغل في الإنتاج الزراعي. والاتربلكس معروف بقيمته كمحصول علف في المناطق التي تتعرض إلى صيف جاف ، وهو محصول جيد للرعى عالي ذو محتوى عالي من الكربوهيدرات وكذلك البروتين وبالتالي يعتبر مصدر جيد من مصادر التغذية.

يتحمل الملوحة بدرجة عالية جداً ولذا تستخدم في تخفيف شدة الملوحة في التربة كما أنه يتحمل الجفاف.

خامسا- تنمية الموارد المائية العربية⁽¹⁴⁾:

لا بد من عمل عربي يتناسب مع خطورة مشكلة نقص المياه العذبة التي تهدد أمن الأمة وسيادتها ومستقبلها ومنها .

1. السعي وبشكل جاد إلى اعتبار المياه جزءاً حيوياً من الأمن القومي العربي وعدم السماح بالتفريط بالحقوق العربية التي لم تمنح الاهتمام اللازم الذي تستحقه من قبل الحكومات العربية وهذا يتطلب اتخاذ موقف عربي موحد اتجاه دول الجوار التي تنبع منها أنهار الوطن العربي.

2. العمل على الاستفادة من مياه الأمطار التي تبلغ كميتها السنوية 2238 مليار م³ ولا يستغل منها سوى 10% فقط وذلك بإنشاء خزانات لجمعها ، خاصة في المناطق التي تتسلم كميات مهمة من مياه الأمطار بدلاً من ترك ملايين الأمطار المكعبة إذا استثنينا ما يتبخر منها وما يتسرب داخل التربة تذهب دون انتفاع منها.

3. ينبغي إعطاء أهمية قصوى لترشيد استعمال المياه في قطاع الزراعة التي تستحوذ على 89% من كمية المياه المستخدمة في الوطن العربي وذلك باستخدام الري بالرش والتنقيط، وتحسين قنوات الري التي تسبب ضياع نسبة عالية تصل إلى 70% في بعض الأقطار.

4. اعتبار المياه الجوفية غير المتجددة مخزوناً استراتيجياً يجب استغلاله بحذر لكونها غير متجددة وذات كمية محدودة لايزيد المخزون منها عن 7734 مليار م³ وتبلغ التغذية السنوية 42 مليار م³، ومراعاة كونه حق الأجيال القادمة. طالما توفرت فرصة لعدم استنزافه.

5. جعل المياه مورداً ذا قيمة اقتصادية كبيرة وإشعار مستهلكي المياه

بعدم اعتباره سلعة مجانية مما يشجع من لا يعرفون قيمته الحقيقية المادية والمعنوية فيبذرون في استهلاكه أو يعمدون إلى تلويثه. ومن شأن التسعير المعقول للمياه أن يحمل أرباب الأسر جزءاً من المسؤولية في ضمان توفيرها. بشكل كاف. علماً بأن مؤتمر المياه الدولي الذي عقد في بكين في 22 آذار 1996 قد أوصى بذلك ولذا لا بد من استيفاء أجر عن إيصاله إلى المستهلكين من المزارعين أو سكان المنازل.

6. تطوير استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة والتي تقدر كميتها بـ 27 مليار م³ حيث يكمن الاستفادة من 50% منها على الأقل واستعمال هذه المياه في الري.

7. المحافظة على المياه من عدم إصابتها بالملوثات. سواء كانت مياه أنهار أو مياه أمطار أو جوفية أو حتى مياه البحر التي تتعرض فيها كثير من الملوثات وخاصة من مياه الموازنة التي تلقيها ناقلات النفط. إذا يمكن الاستفادة من هذه المياه عند تحليتها. ومما يجدر ذكره أنه يوجد في العالم 100000 مادة كيميائية تجارية يشتهب أنها تسبب آثار ضارة بالإنسان والنبات والحيوان.

8. تعزيز إدارة المياه وحصرها في جهة مركزية واحدة لأن توزيعها بين أطراف متعددة يؤدي إلى عدم التنسيق وحدوث مشاكل لاحقة. لعل من أهمها انعدام التخطيط والنظرة المتكاملة كما يجب.

على أن معالجة مشكلة خطيرة ومتشعبة مثل مشكلة المياه في الوطن العربي تحتاج إلى جهود العديد من المختصين في اختصاصات (الجغرافية السياسية والقانون الدولي والاقتصاد والاجتماع والعلوم السياسية والزراعيين والمهندسين والجيولوجيين وعلماء البيئة) لكي يتم الخروج برؤية علمية دقيقة تضع المعالجات الإجرائية المطلوبة أمام صناع القرار في الدول العربية. والتي ينبغي أن تبين تلك المعالجات على حقائق رقمية من الواقع ومن استشراف المستقبل بموجب إسقاطات تنبؤية. على هيئة خطط مدروسة قابلة للتنفيذ. ومما لا شك فيه أن أي إجراءات عربية لا يمكن تنفيذها ما لم تحصل حالة من التعاون والوئام بين الحكومات العربية. وهي حالة لا تتوفر (مع الأسف) في وطننا العربي نظراً لما يعاني منه النظام الإقليمي العربي من هشاشة ووهن.

لذا فإن المشكلة المائية التي يعاني منها الوطن العربي كبيرة وهي بحاجة إل جهود مشتركة تبني خطة محكمة يكون هدفها أحداث تنموي لهذه الموارد المائية المهمة التي تكون عصب الحياة بل بدونها لا يمكن أن تقوم حياة على وجه الأرض. أن تنمية الموارد المائية يفرضها عاملين: الأول أن 84% من الأرض العربية أما جافة أو شبه جافة لا تتسلم من الأمطار ما يكفي حاجة السكان أو الزراعة. والثاني أن الأنهار الكبيرة في الوطن العربي تنبع من خارجه وهي التي تعتمد عليها هذه المناطق، وأن دولاً خارجية (وهي دول المنبع) وغيرها من الدول الإقليمية تتربص بالوطن العربي وثرواته الطبيعية ولا بد من وقفة موحدة وجادة تمنع تمادي هذه الدول والاعتداء على الحق العربي.

سادساً: خطوات لاحداث تنمية مستدامة للموارد الطبيعية من اجل تحقيق امن غذائي عربي: (15)

وفق الحالة غير السارة للامن الغذائي في الوطن العربي لا بد أن تقوم الحكومات العربية بعدة إجراءات من أهمها:

1. تطوير الإنتاجية المتدنية وبخاصة للمحاصيل المطرية والتي تشغل معظم المساحة المحصولية البالغة 70% من المساحة المزروعة لإنتاج الحبوب من قمح وشعير، ويتطلب ذلك تطوير التقنيات الزراعية.
2. استكمال موارد المياه السطحية والجوفية وتحلية مياه البحر بإستخدام الغاز كوقود والعمل على إجراء البحوث العلمية بخفض تكلفة الطاقة الشمسية للتمكن من تعويض العجز من المياه الذي سيبلغ 25 مليار متر مكعب سنوياً ومضاعفة الأراضي المستغلة فعلاً في الزراعة، والتي لا تزيد عن ثلث المساحة الصالحة للزراعة.
3. العمل على وضع خطة عربية مشتركة للإنتاج الغذائي وذلك باستخدام جزء من العوائد المالية وتخصيص نسب من الودائع العربية في البنوك الأجنبية التي بلغ مقدارها 2 ترليون دولار والرجوع إلى الخطة الاستراتيجية التي اقترحتها منظمة الزراعة والغذاء العربية في الثمانينات.
4. تفعيل اتفاقية السوق العربية المشتركة المعطلة، وإيلاء التجارة العربية البينية اهتماماً أكبر إذ أن نسبتها ما زالت لا تزيد عن 9% من مجموع التجارة الخارجية، وخاصة في تناول المحاصيل الزراعية والحيوانية.
5. إن يدرك المسؤولون العرب العلاقة الوثيقة بين الثنائي المتناقض الذي يتمتع به الوطن العربي، ألا وهو الوفرة والشحة، الوفرة في

- الطاقة التي تتحكم بأكثر من 60 % من الاحتياطي النفطي العالمي و30 % من الغاز الطبيعي، ولا يوجد فيه سوى 4.4% من الموارد المائية العذبة المتاحة في العالم مما يجعل نصيب الفرد منه لا يتعدى خمس نصيب الفرد على مستوى العالم، ولذا لا بد من استخدام هذه الطاقة بشكل علمي دقيق من أجل التحكم في معالجة هذه الشحة في المياه، وعلى مختلف الأصعدة، مع ضرورة تفعيل دورها السياسي كذلك.
6. لا بد من الاهتمام بإعادة تأهيل المراعي المتدهورة وتنميتها والاستفادة مما فيها من الناتج العلفي وزيادته عن طريق القيام ببذر بذور في المناطق التي تتسلم كميات من الأمطار مناسبة لنمو نباتات طبيعية تصلح تصلح كمراعي للثروة الحيوانية، التي تزداد الحاجة إلى منتجاتها في قائمة الغذاء العربي.
7. إن الأمن الغذائي العربي جزء مهم من مكونات الأمن القومي العربي الذي يعني قدرة الدولة على حماية سيادتها وقيمتها العليا، ولعل في مقولة كيسنجر وزير خارجية أميركا الأسبق التي أعلن فيها: عن ضرورة استخدام قدرة الغرب على استعمال سلاح التجويع ضد الأمة العربية من أجل تحييد النفط تكون حافزاً للدول العربية في حسن استغلال عوامل القوة التي يتمتع بها الوطن العربي. لأن من سيطر على إنتاج النفط العالمي في هذا القرن الحادي والعشرين هي ستة دول منها أربعة دول عربية هي السعودية والعراق والإمارات والكويت، إذن فأى خلل في الأمن الغذائي العربي هو ضربة للأمن القومي، لأن مقدرات الأمة ستكون بيد أعدائها، ويبقى أولئك الأعداء سيوفهم على رقاب أبناء الأمة العربية.
- سابعاً : خطوات ينبغي اتخاذها لزيادة إنتاج اللحوم والالبان في الدول العربية (6):

إن معظم الثروة الحيوانية التي تربي في الوطن العربي ، تربي وفق النظام الرعوي التقليدي الذي يتميز بكونه نظاماً رعوياً تقليدياً ذو إنتاجية متدنية من اللحوم والالبان ، على الرغم من عدد الحيوانات في الوطن العربي بلغ في عام 2014 (179 مليون) راس من الاغنام و59 مليون راس من الابقار والجاموس و91 مليون راس من الماعز و16.6 مليون راس من الابل ، يمتلك السودان 55 % مما يوجد في الوطن العربي من الابقار والجاموس و25% من الاغنام والماعز .

الا ان الانتاجية من اللحوم متدنية استقر في حدود 5.2 مليون طن لعامي 2013 و 2014 وهي كمية متدنية. ولقلة وجود المراعي الغنية في معظم دول الوطن العربي بسبب قلة الامطار، اذ بلغت مساحتها عام 2014 نحو (494) مليون هكتار ، وشكلت مساحة المراعي حوالي 32% من اجمالي مساحة الوطن العربي. تمثل مساحة المراعي في كل من السودان والصومال والسعودية 70 % من مساحة المراعي العربية. وتتراوح مساحة المراعي الطبيعية بين (44.5% و 79.1%) في كل من سوريا والسودان والصومال والعراق والسعودية في حين تمثل ثلث المساحة في موريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس ، والجدول الاتي يوضح ذلك :

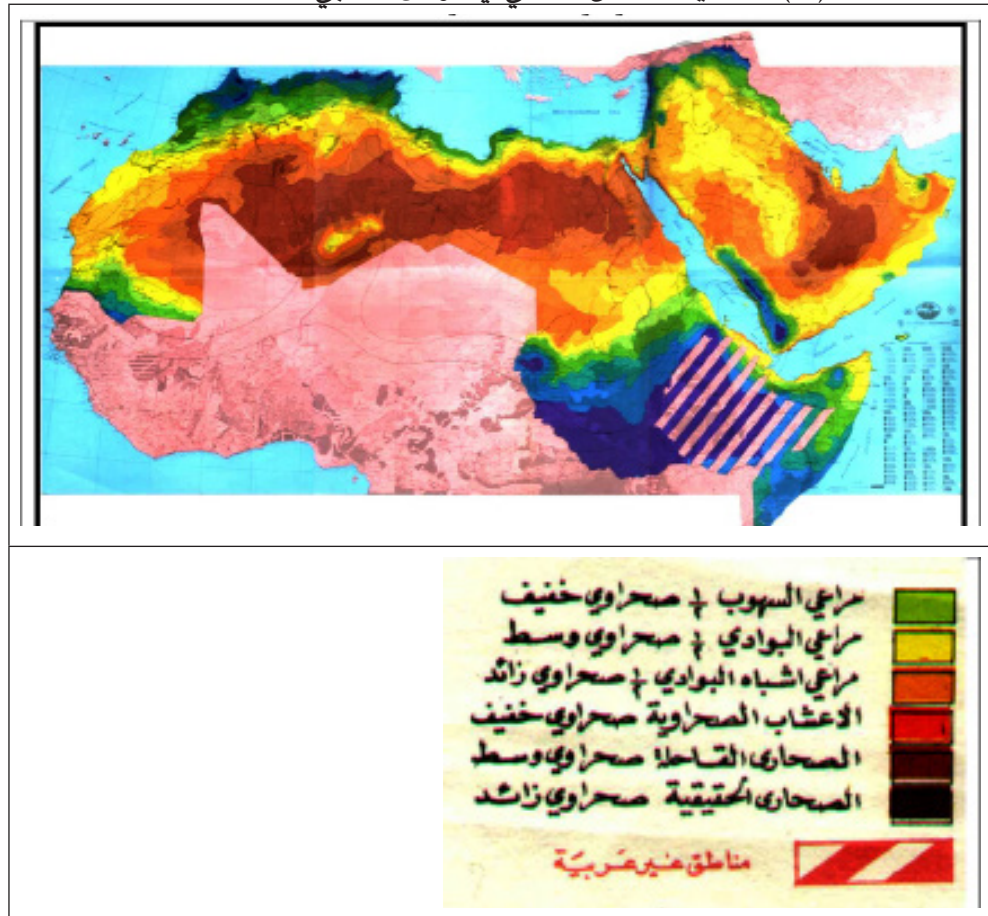
جدول (1) مساحات المراعي في الدول العربية «ألف هكتار

الدولة	2004	2005	2010	2014
الأردن	7,000	7,000	7,042	7042.00
الإمارات	305.00	305.00	305.00	305.00
البحرين	4.00	4.00	-	-
تونس	4,885.38	4,927.90	4,839.50	4,839.50
الجزائر	32,824.40	32,821.55	32,938.30	32,942.08
جيبوتي	200.00	200.00	200.00	200.00
السعودية	170,000.00	170,000.00	170,000.00	170,000.00
السودان	117,180.00	117,180.00	117,180.00	117,180.00
سوريا	8,276.60	8,266.30	8,212.20	8,199.01
الصومال	42,000.00	42,000.00	42,000.00	42,000.00
العراق	4,000.00	4,000.00	32,634.50	32,634.50
عمان	1,000.00	1,000.00	354.00	354.00
فلسطين	150.00	150.00	161.00	200.00
قطر	50.00	50.00	50.00	50.00
الكويت	136.22	136.22	136.22	136.22
لبنان	16.00	16.00	16.00	16.00
ليبيا	13,300.00	13,300.00	13,300.00	13,300.00
المغرب	21,000.00	21,000.00	24,850.00	24,850.00
موريتانيا	39,250.00	39,250.00	39,340.00	39,340.00
اليمن	7,000.00	7,000.00	7,000.00	7,000.00
الإجمالي	468,579.60	468,606.97	494,258.82	494,288.31

وتتصف المراعي في البلدان العربية بانخفاض الكثافة وقلّة التغطية النباتية، وهشاشة التركيب النوعي، وانخفاض الإنتاجية النباتية لوحدة المساحة، ويبلغ متوسط انتاجية الهكتار من المراعي في البلدان العربية، وتمثل حوالي ثلث انتاجية المراعي في الدول النامية و35% من انتاجية ابقار استراليا ومابين 30% و20% على التوالي في كل من اميركا واوروبا .

وذلك بسبب كون المراعي السهبية او نصف السهبية الغنية تمثل النسبة الاقل من مجموع المراعي كما توضحها الخارطة الاتية.

خارطة (2) تصنيف لمناطق المراعي في الوطن العربي

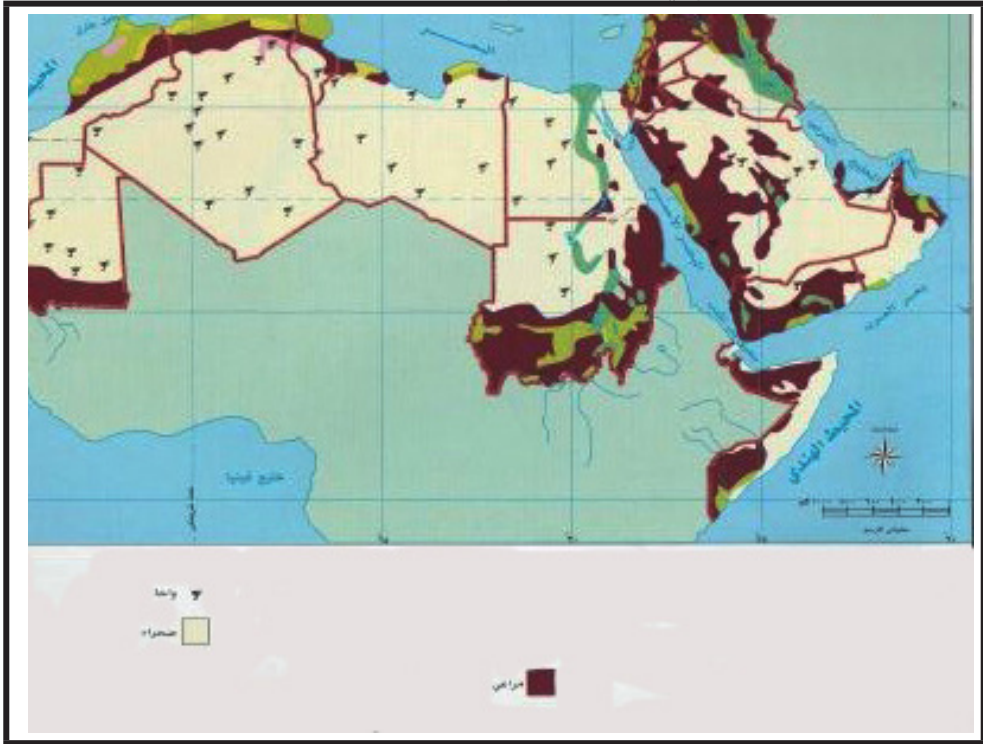


ولذا لابد من وضع خطة للاستفادة من المراعي والمحافظة على انواع من النباتات الطبيعية وفق الاتي :

1. من خلال ما تقدم أتضح وجود مناطق تصلح كمراعي في الدول العربية حددت في الخارطة في نطاقي السهوب والبادي واشباهها وهي تشكل مساحة 43 % من المراعي في الوطن العربي و 19 % من المساحة الكلية. ولذا لابد من حماية هذه المراعي عن طريق عدم السماح بالزراعة المطرية فيها خاصة وإن كمية الأمطار السنوية فيها تقل عن 200 ملم . ومنع الرعي الجائر الذي يؤدي إلى تعرية التربة وانجرافها , والعمل على تكثيف الغطاء النباتي الصالح للرعي , والتوسع في نظام (الحمى) كنظام رعوي قديم في الوطن العربي والاهتمام بنظام الرعي فيها . كما لابد من الحرص على عدم تغيير التكوين الفطري للمنظومة البيئية والاهتمام بالأنواع البرية التي تأقلمت خلال قرون طويلة مع ظروف البيئة في المنطقة والعمل على جمع بذور النباتات التي تنبت في هذه المناطق الجافة وشبه الجافة مثل البنتول والشيخ والحرمل والشعير البري والرمم والعذم الحولي والعذم الملتحي والضبا , وكذلك الاهتمام بالأشجار الصحراوية مثل الروثة والرمث والسنديان والغضا (وهو من فصيلة الاثل) والسيسبان والسدر والاراك والطلح (أم غيلان) .
2. لما كانت للنباتات الصحراوية المقاومة للجفاف القدرة على مقاومة الآثار السامة الناتجة عن ملوحة التربة والمياه الجوفية , فلقد طورت صفة احتمالها بحيث يمكنها البقاء والعيش مع ارتفاع المحلول الملحي في خلاياها , كما يمكن للبعض الآخر من هذه النباتات أن يتخلص مما بها من أملاح وبالإضافة إلى ذلك هناك النباتات التي يمكنها تجنب التأثير الملحي الضار بتنظيم دورة حياتها بحيث تتفق والفترة التي تكون فيها الرطوبة العالية في التربة , الأمر الذي يترتب عليه قلة التركيزات الملحية , وعليه لابد من الإكثار من هذه النباتات في المناطق الجافة
3. تكون الحياة النباتية في المناطق الصحراوية الشديدة الجفاف على شكل أكمات منعزلة تفصلها عن بعضها عدة أمتار , ولكن حيث تزداد الرطوبة في الهوامش الانتقالية تبدأ الحشائش في الظهور

تدرجياً مع الأمطار الموسمية . وعليه ينبغي توجيه العناية الكبيرة للنباتات في هذه المناطق الهامشية الانتقالية والإفادة منها في رعي الأغنام والجمال حصراً ، وعدم السماح برعي الماعز فيها حفاظاً على هذه النباتات من التدمير . ولما كانت النخلة شجرة تقاوم الجفاف ويمتد كلاً من جذعها وجذورها لعدة أمتار فوق سطح الأرض وتحت التربة ، لذا لابد من الاهتمام بزراعتها في المناطق الهامشية الصحراوية .

خارطة (3) المراعي في الوطن العربي



عن: المركز الجغرافي الملكي الاردني , المصدر نفسه .

4. العمل على الاستفادة من الخصائص التي يتمتع بها نبات يسمى (سيلين) وباللاتينية Aristida Karelini , هذه الخصائص التي تتمثل في قدرته العجيبة في الحياة في الرمال المتحركة , ويجب أن تظمر الرمال بصورة دورية الأوراق السمرء الداكنة الطويلة لهذا النبات وبادراته (الزريعات) , ففي هذا الوضع فقط ينمو هذا النوع من

الحشائش بصورة طبيعية ماداً جذوره الطويلة بصورة أفقية إلى مختلف الجهات في الطبقة الرملية . وتتصف هذه الجذور بأنها تستطيع أن تمتص بسرعة أقل كمية من الرطوبة المترسبة في الليالي الباردة في طبقة الرمال السطحية بينما تحتفظ خلال قيظ النهار بكل قطرة من الماء بحرص شديد .

إن نبات السيلين هو أول ما يبدأ مكافحة الرمال الجرداء المتحركة , فهو يبدأ بإيقاف هذه الرمال ويسمح للنباتات الصحراوية الأخرى أن تثبت وتتوطد . ولذا يمكن نقل هذه النباتات من مناطق نموها في صحراء قرة قوم إلى مناطق الكثبان الرملية في منطقتنا العربية .

ثامنا - تنمية الموارد النفطية العربية (17):

كيف يتمكن العرب من اغتنام « نعمة النفط » و « الموقع النفطي » المميز لهم عالمياً لبلورة مكانة اقتصادية عالمية فاعلة ومؤثرة ؟
بقصد إنهاء التبعية الاقتصادية وخلق كتلة اقتصادية عربية موحدة في المشهد الاقتصادي العالمي يخدم مصالح الأمة العربية ويحقق أهدافها.
فعلى الرغم من ما للنفط العربي من تأثير إيجابي على الجوانب الاقتصادية للدول العربية النفطية وغير النفطية لما له من أدوار اقتصادية وسياسية إيجابية وحتى الثقافية التي أحدثها اكتشاف وإنتاج النفط في المنطقة العربية غير أنه لا يمكن تجاهل حقيقة مرة في وضوحها وواضحة في مرارتها وهي أن العرب لم يجنوا الفائدة المرجوة من النفط، والإنجازات التي تحققت لا تتناسب مع مداخيل النفط الهائلة. لم يغتنم العرب وجود « الثراء المالي » من النفط لإحداث ثراء شامل في حياتهم وصورتهم داخل بلادهم وفي العالم، ثراء جوهري يتمظهر في السيادة، وإنهاء التبعية، والتنمية، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وإنجاز الوحدة العربية التي تقوم على أساس مصالح الأمة العربية، وتحرير الأرض العربية، وشعور الإنسان العربي بالسعادة والكرامة.
لقد فشل العرب في جعل النفط العربي في القرن العشرين يشكل مقوماً أساسياً لتنمية عربية حقيقية وشاملة. وها هم العرب يدخلون القرن الحادي والعشرين وأمامهم فرصة لن تتكرر لاجتياز امتحان لم ينجحوا فيه خلال القرن المنصرم ويتمثل في علاج الخلل القائم في علاقتهم بالنفط لتعويض ما فاتهم، لأن النظرة المتفحصة لواقع الحال تتطلب من العرب الانتباه إلى

أنهم في سباق مع ما تبقى من نفط وما تبقى من زمن، خاصة بعد ازدياد سعر برميل النفط ابتداءً من عام 2004 بحيث تضاعفت العوائد النفطية التي تحصل عليها الدول العربية ثلاثة مرات عما كان عليه عام 2001 كما يوضح الجدول الآتي.

جدول رقم (2)

عوائد الصادرات النفطية في الدول العربية (1997-2013)، (مليون دولار)

الدولة	1997	1998	1999	2000	2001	2004	2005	2013
إجمالي الدول العربية	118.261	82.131	118.43	191.871	153.734	307.468	461.202	674.233
الدول الأعضاء في أوبك	110.041	76.851	109.738	179.026	141.221	282.442	423.663	
الإمارات	15.270	10.260	15.021	26.178	18.000	36.000	54.000	94.495
البحرين	1200	800	1.706	2.589	2.054	4108	6.162	7.216
تونس	377	282	410	-	-	1000	1500	-
الجزائر	8.800	5.970	7.928	12.920	11.100	22200	33300	29.807
السعودية	48.220	31.980	44.934	74.585	59.365	118.730	178.095	293.994
سوريا	1.970	1.320	1.916	2.743	2.163	4.326	6.489	-
العراق	4.490	6.790	12.104	18.150	14.800	29.600	34.400	99.411
قطر	4.660	3.110	4.775	7.834	6.158	12.316	18.474	18.162
الكويت	13.467	8.471	11.027	18.193	14.976	29.952	44.928	79.632
ليبيا	8.910	6.140	7.734	13.246	10.688	21.376	32.064	27.659
مصر	2.577	1.728	2.555	2.588	1.917	3.834	5.751	4.059
باقي الدول العربية	8.220	5.280	8.305	12.845	12.513	25.026	37.539	24.208
السودان	-	-	-	945	1.495	2.990	4.485	-
عمان	6.180	3.860	5.685	8.800	7.697	15.394	23.091	21.545
اليمن	2.040	1.420	2.620	3.100	3.321	6.642	9.963	2.663

المصدر: - التقرير الاقتصادي الموحد، 2002، ص. 283

- التقرير الاقتصادي الموحد، العدد 34، 2014، ص 395.

لذلك في مقارنة كيفية معالجة اختلال علاقة العرب مع النفط مستقبلاً تنفصل عن مقارنة كيف تعامل العرب مع النفط سابقاً (وحتى الآن) فالتوجه إلى المرحلة القادمة ليس معزولاً عن تمثل دروس وعبر المرحلة الماضية. أي أن الإصرار على النجاح ينبغي ألا ينفصل عن وعي الفشل.

ثمة رأي يقول بأن الدول المصدرة للنفط، وبالذات الأقطار العربية، قد استفادت من الريع الذي حصلت عليه نتيجة لتصديرها النفط، على الرغم من التبذير والإسراف الذين حصلوا مع تدفق الأموال الطائلة. لكن ثمة من يرى بأنه لا يمكن القول بأن الأمة العربية قد استفادت الفائدة المرجوة من وجود رواسب النفط فيها من الناحية الاقتصادية والسياسية. فما يزال الإنسان العربي في معظم أوطانه يعيش عيشة الفقر والعوز وما زالت قضايانا السياسية تحاول إيجاد حل لها على أبواب الهيئات الدولية. ولو كنا قد استعملنا النفط كسلاح اقتصادي وسياسي لكانت حالتنا أفضل بكثير. هناك قضيتان رئيسيتان ترتبط بهما وتتفرع عنهما قضايا عديدة وهما: النفط العربي والتنمية، والنفط العربي والأرصدة المودعة في البنوك الأجنبية. وبحث هاتين القضيتين لا غنى عنه لإدراك لماذا فشل العرب بشأن النفط، وكيف سينجحون بشأنه مستقبلاً.

فبالنسبة للقضية الأولى: يمكن القول أن النفط العربي لم ينجح في تحقيق التنمية وطنياً وقومياً، وهذا يعود بدوره إلى الإخفاق في جعل النفط مدخلاً إلى بنية اقتصادية متنوعة ومتكاملة تتفادى مخاطر وجود المورد الواحد، وإلى الإخفاق في جعل النفط أساساً لتكامل اقتصادي عربي.

أما بالنسبة للقضية الثانية: فإن وجود وضعية ودور الأرصدة المالية العربية الناتجة عن إيرادات النفط في البنوك الأجنبية والبالغة 1500 مليار دولار يدل على أن العرب تصرفوا مع أموالهم تصرف اللامبالاة. وأن هذه الأرصدة تفيد اقتصاد الغرب أكثر بكثير، وبما لا يقاس مما تفيد العرب. وإن ما بدا خسارة للشركات النفطية العالمية في ميدان إنتاج النفط وتصديره بعد أخذ الشركات الوطنية زمام الأمور قد تم تعويضه في نهاية المطاف وبطريقة مريحة جداً وذلك بوضع « ثمن النفط » وإيراداته الهائلة في عقر دار هذه الشركات وبالخضوع الكامل للقوانين السارية في البلدان الغربية والرضوخ للآلية التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية فيها سواء فيما يتعلق بالقدرة على سحب الأموال من الأرصدة أو فيما يتعلق بالقروض وفوائدها.

إن تعامل الأقطار العربية النفطية مع النفط على أساس أنه استراتيجي وحيوي بالنسبة إلى اقتصادها يستوجب الاستفادة منه لتكوين قاعدة صناعية تمتد إلى مجالات متعددة في الصناعة، ذلك أن مجرد الاعتماد عليه كمورد ميسور للعائدات المالية، في وضع لا يلتحم فيه النفط بالاقتصاد الوطني، يعني أن النظرة

إلى النفط لم تصل إلى مستوى التعامل معه على أنه استراتيجي وحيوي للاقتصاد. هنالك مسألة مهمة تتعلق بدخول النفط على خط التطور الاقتصادي للمنطقة العربية وبرز مفهوم « نعمة النفط » فالنفط يوفر للعرب فرصة تاريخية نادرة لاختصار ما يسميه الاقتصاديون (مرحلة التراكم الابتدائي) ولكن إذا لم يحول العرب عائدات نفطهم إلى مصانع ومزارع ومدارس وجامعات ومراكز بحوث متطورة ، فلن يكون نفطهم علامة على ثروة بقدر ما سيكون علامة ومؤشراً على وضعية التخلف. وبطبيعة الحال، إن تفويت الفرصة المتاحة هو الذي يحولها إلى إمكانات مهدورة. ذلك أن النفط الذي يفترض فيه أن يكون مصدر قوة ورفاهية صناعية حديثة يتحول في الحقيقة إلى مصدر ضعف عندما يوجد في بيئة متخلفة يستحيل فيها استغلال هذه المادة الثمينة والإستراتيجية محلياً. وسواء استعملت الثروة النفطية للتعجيل في مسار نقل التكنولوجيا أو استعملت لتراكم أرصدة مالية، أو تحقيق الهدفين معاً، فإنها في اتجاه تعميق التبعية من جهة وتجميد الأوضاع السياسية الدولية من جهة أخرى. والنفط بالنسبة للدول العربية هو عملة ذات وجهين. فهو مصدر ضعف ومصدر قوة في آن معاً. غير أن كفة الضعف راجحة، لأن أهمية النفط العربي لم تأت من سياسات عربية متناسقة وواعية في استعماله اقتصادياً وسياسياً، وإنما أتت من حاجة الغرب المتزايدة إلى الطاقة والتي وجدت في النفط العربي المتوفر وغير المستعمل محلياً تلبيتها الكاملة.

من الأهمية بمكان النظر إلى عائدات النفط المالية أو الثروة النفطية العربية معبر عنها مالياً ارتباطاً بعوامل وظروف عدة أبرزها: درجة المشاركة، السيادة على النفط، هيمنة الشركات الأجنبية، انبثاق وقوة الشركات الوطنية، التنظيم والتنسيق ووضعية منظمة « أوبك » و« منظمة أوابك » ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، ثم زيادة أو خفض معدلات إنتاج النفط وهو عامل يتمتع بأهمية كبيرة.

من المتوقع أن يستمر الطلب على النفط في الارتفاع خلال السنوات القادمة، وبما أن منطقة الخليج العربي تحتوي على ثلثي احتياطي العالم من البترول فإن من المتوقع أن تقوم منطقة الخليج العربي بكفاية نحو 80% من الطلب العالمي، وطبقاً للتقارير فإن أسعار البترول من المتوقع زيادتها تدريجياً إلى ابتداء من عام 2010، كما أن زيادة الاعتماد على بترول الخليج سيؤدي إلى إيرادات البترول نحو ثلاثة أضعاف. أي من 125 مليار دولار

عام 2000 إلى 375 مليار دولار في عام 2013. تلك الزيادة تشكل ثراء منطقة الخليج مما يزيد من قوة دوله الشرائية، النفوذ السياسي وإمكاناتها في خلق فرص التنمية الاقتصادية.

في سياق الحديث عن الأموال العربية في الخارج واستخدام هذه الأموال تبرز مسائل عديدة منها مسألة تجميد الأموال. لقد ظهر بعد النزاع الإيراني الأمريكي وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق أن احتمال التجميد يمكن أن يتحول إلى حقيقة بسرعة. وبالتالي أصبح العرب رهائن أموالهم الموجودة في الخارج بقدر ما هم أسيادها، وأصبحت خشيتهم من تجميدها عاملاً سلبياً بالنسبة لإمكان واحتمال استخدام النفط كأداة سياسية ضاغطة في عام 1956 جمدت الولايات المتحدة ما يزيد عن 50 مليون دولار لمصر كانت في المصارف الأمريكية، مع أن هذه الدولة أخذت موقفاً سياسياً مندداً بموقف بريطانيا وفرنسا المتصلب بعد تأميم شركة قناة السويس. كما جمدت أموال العراق في عام 1991 وحتى 2003. فاستخدام الأموال العربية في الخارج كأداة ضغط يخضع لعدة عوامل منها: الخوف من تجميد هذه الأموال، عدم رغبة أصحاب الأموال في توطين قسم كبير منها في المنطقة العربية أو في مناطق العالم الثالث الأخرى عن طريق استثمارها هناك، صعوبة التنويع في اختيار الأسواق المالية ذات القدرة الهائلة على استيعاب الأموال وصعوبة التنويع في اختيار عملات الإيداع. ويجدر بهذه الدول التنبيه إلى خطورة إمكان بروز وضع تعتمد فيه أمريكا (وربما كذلك الدول الأوربية) إلى ممارسة الضغط والابتزاز وتجميد أرصدة الدول العربية كلياً أو جزئياً ارتباطاً بأحداث ومواقف سياسية إقليمية ودولية معينة (وقد برزت عدة موضوعات أفغانستان، الانتفاضة، العراق، لبنان....) بعد أن عرفنا أن هناك سوابق في الماضي يمكن أن تتكرر مستقبلاً على هذا الصعيد. وتزداد أهمية التنبيه إلى ذلك عندما نعرف أن هنالك ازدواجاً في المعايير لدى أمريكا ووجود تناقض في الرؤية والمواقف ارتباطاً بتناقض المصالح. هذه القضية الاقتصادية السياسية تستوجب تعاوناً عربياً- عربياً وتنسيقاً عربياً - عالمياً مع دول أوبك والدول النامية حفاظاً على مصالحها وإرساء علاقات دولية تحترم مصالح الشعوب والدول والتوافق على نظام اقتصادي دولي يفادي التعسف والهيمنة ويراعي المبادئ والقوانين الدولية. وإذا اعتبرنا أن هذه الثروة كبيرة، آخذين بعين الاعتبار الأرصدة المالية الحالية في الخارج والتي يصعب تحديدها أو لا تتوفر البيانات الدقيقة بشأنها، وإذا عرفنا أن إجمالي الاستثمارات

العربية في الولايات المتحدة وحدها يقدر بنحو 2000 بليون دولاراً حسب صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية. نصل إلى استنتاج أن الأموال الهائلة للدول العربية لن تفيد بشيء إلى لم تنعكس علماً وتنمية ورخاء للأمة العربية حاضراً ومستقبلاً

يجدر بالعرب إنهاء وضعية كونهم رهائن أموالهم الموجودة في الخارج أكثر مما هم أسيادها، وأن تقوم الدول العربية وأصحاب القرار، ولا سيما في دول الخليج تدوير الموجودات المالية العربية في قلب العالم العربي لصالح أهداف الأمة العربية بدل أن تقوم هذه الموجودات بخدمة الأجنبي.

تاسعا: استخدام النفط في التنمية المستدامة العربية⁽¹⁸⁾

لقد فشل النفط العربي خلال القرن المنصرم في أن يشكل أساساً لتنمية عربية شاملة، وما زالت مهمة تحقيق هذه التنمية قائمة ونحن نعيش القرن الحادي والعشرين. ويما أن الحقائق العلمية تقول بأن النفط، مادة ناضبة، فإن وضعية أن يكون النفط «نعمة» أو «نقمة» ليس مسؤولاً عنها النفط، بل من يملكونه.. فمن لا يحترم ثروته ويحميها يهن نفسه ولا يحرم كرامته. إن قيام الدول العربية وأصحاب القرار فيها، وبخاصة في بلدان الخليج، بتصحيح وضعية الأرصدية العربية في الخارج، وتحديد مكان وجود هذه الأرصدية وكيفية استثمارها بما يخدم الاقتصادات العربية يُعد خطوة جريئة وضرورية لها علاقة وثيقة بالسيادة، وهي جسر تنموي يصل الحاضر بالمستقبل.

إن كيفية استفادة الدول العربية من أرصدها المالية في المصارف الأجنبية هو موضوع معقد وذو أبعاد مختلفة غير أنه قابل للمقارنة الصحيحة إذا تم الانطلاق من رؤية سياسية اقتصادية تكون مرجعيتها السيادة الوطنية والمصالح القومية، وإذا تم التنسيق والتعاون واتخاذ موقف جماعي موحد يكون خلاصة دراسة علمية اقتصادية مالية قانونية تأخذ بعين الاعتبار ذلك الاشتباك الواقعي بين الاقتصاد والسياسة والصراع الميرير والمتصل بين نزوع الهيمنة الرأسمالية الغربية ونزوع التحرر والاستقلال لدى بلدان العالم الثالث. لقد بات على الدول العربية أن تفكر وتعمل جدياً للإسراع في إنشاء السوق المالية العربية المتكاملة كي لا تعتمد هذه الدول على الأسواق الأجنبية فقط ولكي تنتفع مشاريعها وصناعاتها من المال الذي ينتفع به العالم

الخارجي فقط.

والبلدان العربية متخلفة بصورة خطيرة عن البلدان الأخرى في تطوير البنية التحتية التي تدمج قدراتها العلمية والتقانية في الاقتصاد والمجتمع، وهي أيضاً تركز من المصادر أقل كثيراً مما هو ضروري لعمليات البحث والتطوير.

لا بد أن ينظر الوطن العربي نظرة جديدة إلى القرن الحادي والعشرين، وأن يخصص نسبة من دخله القومي لتمويل البحث العلمي. ويتوجب أن تتوافر في الوطن العربي عقيدة وطنية تؤمن بالدور المهم للعلم، وتنادي بضرورة بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية. ذلك أن استهلاك التكنولوجيا ليس هو اكتساب العلم. ومسؤولية العلم والتقدم العلمي مسؤولية تاريخية تحملها أمام الأمة العربية فقضية أن يكون أو لا يكون لدينا علم ليست ترفاً ورفاهية بل قضية في منتهى الجد والخطورة

فالباحث العلمي في الوطن العربي يعاني على الصعيدين الكمي والنوعي. من جانب آخر ثمة خلل في دور البحث العلمي إزاء علاقته بالمجتمع على الرغم من مرور قرابة أربعة عقود من الجهود العربي في مجال إقامة مراكز البحوث العلمية، إلا أننا نلاحظ أن دور البحث العلمي في تنمية المجتمع العربي لا يزال هامشياً بسبب العديد من المعوقات.

ولمعالجة هذا الضعف يتوجب تحقيق عدة أمور من بينها:

1. الاهتمام بالعلماء والباحثين العاملين في مراكز البحوث العربية وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لهم، ورفع مستوى التسهيلات والمرافق البحثية، لإيقاف نزيف هجرة الأدمغة العربية إلى الدول المتقدمة. وتمكين العلماء والمهنيين العرب من التشابك والتعاون والتكافل والمشاركة بصورة فعالة في معالجة التحديات الإنمائية.
2. ربط المراكز البحثية بالمؤسسات الإنتاجية بحيث يكون لها دور ريادي في اقتراح وتجريب الابتكارات وتطبيق الاختراعات في المصانع والمزارع وكذلك الوحدات الإنتاجية.
3. يحتاج العرب إلى تكامل في مجال العلم وجهود العلماء، ويلاحظ د. أنطوان زحلان أن العلماء العرب ناشطون على المسرح الدولي إلا أن التعاون فيما بين العلماء العرب مقصور على مدى محدود جداً.
4. تمويل البحث والجانب العملي: وهي مسألة جدية يتم الحديث عنها

كثيراً، فثمة تقصير عربي واضح إزاءه، وعلى سبيل المثال هنالك من يرى أنه لو تم تخصيص 10% من الميزانيات العسكرية العربية لكان ذلك كافياً للحاق المنطقة العربية بركب ثورة المعلومات التي تجتاح العالم وينبغي أن يخصص لدعم البحوث والتطوير في الوطن العربي ما لا يقل عن 1% من إجمالي الإنتاج القومي أي ما يعادل ما مجموعه خمسة مليارات دولار سنوياً بينما الواقع يشير إلى تخصيص 0.25 فقط. إن طبيعة ومستوى الوعي بالمشكلة له علاقة كبيرة بطبيعة ومستوى حلها أو علاجها. وإذا نظرنا إلى موضوعات الطاقة، والتكنولوجيا، والتنمية لدى الدول المصدرة للنفط، فإن النقص في الوعي الطاقوي رافقه نقص في الوعي التكنولوجي العام، العائد بدوره إلى انعدام الوعي التنموي السليم. فمثلاً يخصص نحو 130 مليار دولار سنوياً للإنشاء. ويقدر أن أكثر من 70% من هذا الإنفاق يذهب إلى خارج الاقتصادات العربية لإنفاق على واردات العمالة والخدمات التقنية (والاستشارات والمقاولات) والإمدادات والتجهيزات وللإنفاق على تكاليف النقل والخدمات المالية.

5. من السلبيات الخطيرة في الواقع العربي أن مفهوم الثروة قد ارتبط فقط بالنفط، على الرغم من أن الوطن العربي يتمتع بثروات طائلة من أراضي خصبة صالحة للزراعة تقع في مدارات جغرافية متعددة تكفل له التنوع والتعدد، إلى ثروات معدنية، إلى موقع جغرافي متميز يسر له في الماضي سبل التجارة وما زال. ولذا لا بد من معالجة مخاطر المورد الواحد في البلدان العربية النفطية مما يتطلب ربط القطاع النفطي ببقية الأنشطة الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات البترولية التي تخلق أعلى شكل من الروابط بالقطاعات الأخرى، كما تفترض هذه المعالجة إعادة بناء التركيب الاقتصادي بحيث يركز على موازنة جديدة يكون النفط محورها والقطاع القائد أو المتحكم فيها تؤدي إلى نمو اقتصادي متوازن يعتمد على التراكم الرأسمالي الذاتي من خلال تصدير المصنعات البترولية إضافة إلى النفط الخام.

6. إن الفرصة الوحيدة التي تستطيع الدول العربية المصدرة للنفط بموجبها إعادة توزيع استثمارها بدرجة معقولة لصالح استثمارات إنتاجية، تكاد تكمن فقط، في توطيد استثماراتها، وبالقدر الممكن،

والسرعة الممكنة داخل المنطقة العربية ذاتها. فهناك دور استراتيجي تستطيع الأرصة العربية أن تقوم به في بعث الحياة من جديد داخل المنطقة العربية عن طريق ترسيخ دعائم اقتصاد عربي قوي متكامل يحقق للمنطقة على المدى الطويل حالة متقدمة من الاكتفاء الذاتي، وينأى بها عن المؤثرات الخارجية السلبية التي أصبحت الآن أكثر وضوحاً سواء بالنسبة لأزمة الغذاء التي بدأت تتهدد العالم برمته، أو بالنسبة للتكتلات الاقتصادية والسياسية.

هنالك ظاهرتان تعاني منهما البلدان العربية، الأولى هي الإسراف في استخدام طريقة المشاريع الجاهزة (المفتاح باليد) في التخطيط والتطبيق لمشاريع القطاع العام. وهذا الأمر يقطع تيارات القدرات والمنظمات المحلية. والاستخدام الكثيف لطريقة المشاريع الجاهزة تجعل من المستحيل على القوة العاملة العلمية العربية المنخرطة في بحوث عملية وتطبيقية تقديم مساهمات مفيدة و إلى الاقتصاد الوطني . أما الظاهرة الثانية فهي التركيز على شراء التقنيات الأجنبية وهنا ربما يستطيع (الثراء) المادي وحده شراء التقنيات الأجنبية واستئجار خدمات الفنيين الأجانب، غير أن مستقبل سياق التنمية يتوقف على رفع قيمة الثروات البشرية العربية. وفي هذا الصدد لا بد من القول أن الإيغال في شراء المشاريع الجاهزة وشراء التقنيات الأجنبية يعاكس جوهر التنمية التي تتطلب بناء نسق اقتصادي اجتماعي داخلي يستثمر ويفعل الثروات الطبيعية والبشرية الوطنية. فضلاً عن ذلك فإن شراء التكنولوجيا الأجنبية يمكن أن يؤدي غرضه الاقتصادي فقط في حال وجود بنية اقتصادية تقنية اجتماعية داخلية تستوعب هذه التكنولوجيا وتعرف التعامل معها وتطورها وتدخلها في نسقها الداخلي، وإلا ستكون هذه التكنولوجيا مجرد مظاهر للمباهاة والتفاخر .

مع تنامي الاستهلاك وزيادة الطلب ستتقلص احتياطات النفط في العالم. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية أن الطلب الدولي على النفط سيرتفع إلى 125 مليون برميل يومياً سنة 2025 من مستواه الحالي عام 2005 البالغ 82 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يشكل النفط الذي تنتجه منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) حصة أكثر قدرها 49 % أو 57.6 مليون برميل يومياً من الإنتاج الدولي سنة 2025. ويشكل نفط أوبك حالياً 40 % من الإنتاج الدولي. أما م ناحية الأسعار فقد بلغ متوسط سعر النفط 62 دولاراً للبرميل سنة 2005 ومتوقع أن يصل إلى 80 دولار سنة 2010 و 105 دولار بحلول سنة 2022.

تمثل العجوزات في الميزانيات مشكلة خطيرة في الأقطار العربية، فعلى الرغم من الإيرادات التي تظل كبيرة نسبياً في أقطار الخليج العربي حتى مع انحسارها بعد حقبة الرواج النفطي، فإن العجوزات في الميزانيات تظل كبيرة نسبياً، وقد بات من الضروري إيقاف النهم الإنفاقي الجاري، مع انحسار الموارد المالية النفطية كان يمثل فرصة لتغيير جذري في موجه الإنفاق بحيث يتم تقليص الإنفاق الجاري وفق أولويات مدروسة، وترشيد الاستهلاك، وتحمل قدر من التضحية، وتوجيه قدر أكبر من الإيرادات نحو أصول إنتاجية ذات مردود مستمر ومتعاظم .

لقد درج العرب على اعتبار الدول العربية الخليجية دولاً ثرية، غير أن هذا الثراء لم يعد كما كان في الماضي، وقد تضاعف في السنوات الأخيرة لدرجة أن ثمة من يرى بأن السنوات السمان قد ذهبت ووصلت السنوات العجاف » فبعد أن اعتاد الخليجيون على اقتصاد الوفرة هام هم يقتربون من اقتصاد الأزمات، وذلك بسبب الإنفاق المسرف، فقد بلغ حجم الدين العام في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2003 (300 مليار دولاراً) ولذا فليس أمامنا سوى خيارين : أما أن نستثمر المشروع العربي لمصالحنا، أو سيأتي من يستثمره بعد تجريد المشروع من عروبتة فيجعله (شرق أوسطي).

عاشراً: تأثير العولمة على اختلال التنمية العربية :⁽¹⁹⁾

تسعى العولمة الى فرض الهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الامريكية ، مما يفضي الى تذويب الدولة القومية بحيث تفقد سيادتها . وهذا الامر يتم السعي الى تحقيقه عن طريق نظام يعمل على افراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع الى التفتيت والتشتيت ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة او يغرقهم في اتون الحرب الاهلية . وذلك لكون العولمة ما هي الا محاولة جديدة لفرض الهيمنة الامبريالية على الدول النامية ومنها وطننا العربي . هذه الدول الغنية بالموارد الطبيعية ومنها النفط وهذا يتم من خلال مخططاتهم من خلال رأسمالية السوق والشركات المتعددة الجنسية ، اضافة الى شن الحروب واستخدام العنف والتهديد بالابادة الجماعية لشعوب الدول النامية . ولذا فهناك من الباحثين من يقرن بين العولمة وبين (الامركة) أي نشر وتعميم الطابع الامريكي ، ومن هنا يمكن القول بان العولمة تعني ما كان يعنيه الاستعمار بالامس .

تعرف التنمية البشرية : على انها عملية تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة امام الناس، وهذه الخيارات غير محدودة، ويمكن تمييز ثلاثة خيارات اساسية منها هي : «ان يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل ،وان يكتسبوا المعرفة ،وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وتتسع بعد ذلك الخيارات لتشمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الابداع واحترام حقوق الانسان». وهذا التعريف اعتمد من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي بعد عام 1990 وقد صدر قرار عن الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ 28/10/1993 ورد فيه « تأكيداً على ان تنمية الموارد البشرية يجب ان تساهم في التنمية البشرية عامة، وعليه هناك حاجة لادخال تنمية الموارد البشرية ضمن استراتيجيات التنمية البشرية المتكاملة. وللتنمية البشرية جانبان:

الأول : هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات وتوفير المياه والامن الغذائي وسياسات التغذية .

الثاني : هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة .

أما العولة : لكونها الدرجة العليا في علاقات الهيمنة التبعية للامبريالية ، من خلال تسييد (القوة) بمفهومها الشامل الاقتصادي والسياسي والتقني والاعلامي والثقافي. أي انها محاولة جديدة لفرض الهيمنة الامبريالية على الدول النامية ومنها الوطن العربي . مما يمكن ان يقرن بين العولة والامركة ، أي نشر وتعميم الطابع الأمريكي .

لذا فان العولة تؤدي الى اختلال التنمية البشرية في وطننا العربي على وفق ما يأتي :

اولاً : تأثير الشركات المتعددة الجنسية :

لقد مارست هذه الشركات هيمنتها على المجتمع بواسطة عدد من العوامل منها:

1. التحكم باسواق السلع والخدمات .
2. تصريف بضائع الشركات الكبيرة والاعلان عنها بتشجيع : النزعة الاستهلاكية ، الثقافة المضادة الايمان ان المال هو كل شيء ، القضاء على القيم التي تجمع العائلة والمجتمع ، خيبة الامل والانحراف والتخلي عن الاهداف تحت ذريعة الحرية.
3. الهيمنة المباشرة على وسائل الاعلام التي تعد واحدة من الصناعات

- الكثيرة التي تسيطر عليها الشركات الكبرى من جهة واموال الاعلانات من جهة اخرى .
4. تأثير الاتصال الاجتماعي المتوافق مع التأثير الذي يمارسه اتباع ووكلاء الشركات متعددة الجنسية .

ثانياً: الخصصة والسيطرة على السوق :

- أن الخصصة اسم مخادع وذلك لعدة اسباب منها :
1. ان الشركات الحكومية المخصصة هي ادوات للتحكم بالسوق الذي يعتبر ملكاً عاماً ويعد قوة للدولة .
 2. بما ان الخصصة تقود الى تركيز كبير في ممتلكات المجتمع ، فأن المنتفعين ليس لديهم ما هو خاص . ويؤدي بالنتيجة الى سيطرة اولئك المنتفعين على ممثلي السلطة الرسمية للدولة .
 3. يدار السوق من قبل اصحاب التركيز المالي الذين يُقربون من هم من شريحتهم ويستبعدون الآخرين .
 4. ان تركيز الملكية الخاصة ، يدمر التوازن الاجتماعي ، وتقوم الشركات عبر الوطنية بواسطة العولة من توسيع سيطرتها المباشرة وسلطتها على كافة الانشطة والمناطق . وهذا ما يلاحظ في الوطن العربي من اختلال في التوزيع القطاعي للنتاج المحلي الاجمالي في الوطن العربي المتكون من 11.5 % من الزراعة و 26.6 من الصناعة الاستخراجية و 10.9 % من الصناعات التحويلية و 51 % من الخدمات وهذا ما يفسر السيطرة على موارد البلاد وتأثير الدول على اسعار النفط السلعة الرئيسية التي تصدر الى خارج الوطن العربي ، لكون هذه الشركات عبر الوطنية تسيطر على العرض والطلب ومن ثم سيطرتها الكلية على الاسعار اذ تتراوح نسبة الصادرات النفطية نسباً عالية من قيمة الصادرات الكلية في 14 بلداً عربياً بلغت نسبتها بشكل عام حوالي 74 % وتتراوح بين 37 % في مصر و 100 % في ليبيا (الجدول رقم 2) .
- كما ان الشركات المتحكمة بالانتاج والتسويق النفطي تحكمت بأسعار النفط بحيث تدنت العوائد النفطية التي تسلمتها الدول العربية للسنوات 1980 التي بلغت العوائد فيها 213 مليار دولار وفي 1985 اصبحت 74 مليار دولار ثم 103 مليار دولار عام 1990 و 100.3 مليار دولار عام 1995 وحتى بعد ان

ارتفعت اسعار النفط لأسباب سياسية عام (2000) لم يصل مجموع العوائد سوى 179 مليار دولار رغم التضخم المالي الذي طرأ في العالم وتخفيض سعر الدولار عما كان عليه عام 1980. وكان لهذا الهبوط في الناتج المحلي العربي ان ازداد حجم المديونية الخارجية وخدمتها في الوطن العربي اذ قدر اجمالي الدين العام في ذمة الدول التي عليها ديون عامة طويلة الاجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الاجل وتسهيلات النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي والتي شملت جميع الدول العربية بعدما كانت تشمل احد عشر دولة فقط هي (الاردن، تونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن)

ثالثاً : تأثير المنظمة التجارية الدولية

بلغ عدد الدول العربية التي انضمت الى منظمة التجارة الدولية منذ تأسيسها في 2 كانون الاول 1995 اثنا عشر بلداً عربياً كما يوضحها الجدول (الاتي) ، حيث بلغ عدد الاعضاء 149 عضواً في منظمة التجارة الدولية .
جدول (3)

الدول العربية المنضمة الى منظمة التجارة العالمية

الدولة	تاريخ انضمامها
1. الأردن	11 نيسان 2000
2. دولة الإمارات العربية	10 نيسان 1996
3. البحرين	1 كانون الثاني 1995
4. الكويت	1 كانون الثاني 1995
5. المغرب	1 كانون الثاني 1995
6. تونس	29 اذار 1995
7. جيبوتي	31 مايس 1995
8. سلطنة عمان	9 تشرين الثاني 2000
9. قطر	13 كانون الثاني 1996
10. مصر	30 حزيران 1995
11. موريتانيا	13 مايس 1995
12. السعودية	11 تشرين الثاني 2005

ويلاحظ ان ثلثي هذه الدول غير نفطية وذات اقتصاديات ضعيفة وعليها ديون خارجية بل ان صادراتها تعتمد على تصدير المواد الزراعية والحيوانية، ان هذا الانضمام الى المنظمة كانت له نتائج سلبية منها :-

1. عملت الاتفاقية الزراعية المنبثقة عن جولة اورغواي الخاصة باتفاقية منظمة التجارة الدولية على فرض تعريفات عالية جداً على العديد من الواردات الزراعية، الامر الذي اضر كثيراً بالمنتجات الزراعية لبلدان الجنوب ومنها الدول العربية خاصة (المغرب وتونس ومصر) .

2. وبسبب سياسات التكييف الهيكلي اوقفت الكثير من الدول دعمها لبعض الصناعات المعتمدة على المواد الاولية الزراعية المحلية (مثل الصناعات النسيجية والمطاطية) فادى ذلك الى توقف تلك الصناعات عن العمل بسبب وجود البدائل الرخيصة التي تنتجها الشركات الكبرى متعددة الجنسية، مما ادى الى انخفاض شديد في الطلب على المنتجات الزراعية ذات العلاقة وبالتالي انخفاض اسعارها وتعرض الفلاحين واصحاب المزارع الى الافلاس او تغيير زراعة هذه المحاصيل الاستراتيجية باخرى غيرها .

3. عزز برنامج التكييف الهيكلي اعتماد عدد من البلدان العربية على الحبوب الاجنبية، وادى تدفق فائض القمح والرز الرخيص على الاسواق المحلية، الى تشريد المنتجين المحليين (كما حدث في الصومال) والى تحولات كبرى في انماط الاستهلاك الغذائي على حساب المحاصيل التقليدية كما في الجزائر والمغرب ومصر.

4. عدم صياغة التشريع المناسب الخاص بملكية الارض الا من خلال الاستشارة الفنية للدائرة القانونية التابعة للبنك الدولي، وتتضمن هذه (الاصلاحات) اصدار سندات التمليك للاراضي التي تمنح للمزارعين ، الا انها تشجع في الوقت ذاته على حصر الاراضي الصالحة للزراعة بيد حفنة صغيرة من الملاك وهكذا نجد ان القوانين الخاصة بالاراضي قد تأثرت كثيراً ، اذ ادى ذلك الى قيام صغار المنتجين الزراعيين برهن اراضيهم و/ او فقدانهم اياها ، كما وادى ذلك بدوره الى تنامي عقد الصفقات الزراعية وتكوين طبقة من اعمال الزراعيين المؤقتين . فأخطر ما سيواجه السلع الزراعية لدول الجنوب في ظل العولمة، ما ستعرض

له من حالات المنافسة غير العادلة بسبب ازالة الحواجز الكمركية الناجمة عن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . ستقوم الدول المتقدمة باغراق فائضها من السلع الزراعية في الاسواق العالمية ، ولن تستطيع دول الجنوب المتنوعة من دعم انتاجها الزراعي من تهئية الاجواء لانتاج سلع ذات قدرة تنافسية .

5. ان تداعيات هذه الظواهر انعكست على تفاقم الخلل المستمر في تحقيق الامن الغذائي في الوطن العربي ، مما أدى الى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وخاصة الرئيسية منها مثل الحبوب والسكر والزيوت واللحوم والحليب ، وقد بلغت قيمة ما يستورده الوطن العربي من المواد الغذائية ما يقرب من 170 مليار دولار .

رابعاً : تفشي البطالة في الوطن العربي اذ يقدر معدل البطالة نحو 20% من اجمالي القوى العاملة أي ما يعادل (19) مليون شخصاً ، علماً بان البطالة اخذة بالتزايد بشكل مضطرد بين الشباب المؤهلين الداخليين الجدد لسوق العمل ، كما ان معدلات البطالة لهذه الفئة اخذت في الارتفاع في السنوات الاخيرة في الدول الخليجية حيث تمثل نسبة العاطلين من الشباب نسباً مرتفعة ، فان فنسبة العاطلين في مصر والاردن وسورية وفلسطين 60% و 40% في كل من الجزائر وتونس و 30% في العراق وموريتانيا و 18% في كل من السودان والمغرب وتونس مع زيادة في نسبة العاطلين من الذكور في كل من السودان والمغرب

النتائج:

خرجت هذه الورقة بعدة نتائج تتمثل في الآتي:

1. إن البروفسير الهييتي قد أسهب بدرجة كبيرة من خلال أبحاثه في التنمية المستدامة العربية.
2. إن أعداد كبيرة من الباحثين قد استفادوا من منشوراته العلمية في مجال التنمية المستدامة.
3. تبني بعض صانعي القرار في الوطن العربي لتوصياته العلمية وإصدارها في شكل قرارات تخدم استدامة التنمية لبلدانهم.
4. ساهمت هذه البحوث والمنشورات العلمية بوضع خارطة لتحقيق

الأمن الغذائي والمائي والاستفادة من الصحارى في شتى المشاريع الاقتصادية والموارد الطبيعية والبشرية في ظل بيئة صحية يتمتع بها مستقبل الأجيال القادمة من وطننا العربي الكبير.

5. إن نشره لأكثر من 50 كتاباً وأكثر من 120 ورقة علمية في شتى صنوف علوم الجغرافيا قد ساهم بقدر كبير في المعرفة العلمية لتفاصيل وطننا العربي من حيث المواقع المهمة والموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية.

التوصيات:

1. ينبغي أن يتم تكريم العلامة البروفسير صبري الهيتي لما قدمه على مستوى الوطن العربي من علوم اسهمت بقدر كبير في الحياة العلمية للدول العربية .
2. يجب إعادة نشر أبحاثه وكتبه حتى يستفيد منها الباحثون والأجيال القادمة.
3. أن يتم رفد المكتبات ومراكز البحوث العلمية العربية بمنشوراته.

الهوامش:

- (1) A/RES(1) قرار الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 70/1 الاهداف والغايات الخاصة بالتنمية المستدامة.
- (2) د.صبري فارس الهيتي ، (2016): ورقة علمية حول أثر المياه الصالحة للاستعمال البشري على التنمية في الوطن العربي. (الجزائر ، السودان ، العراق أنموذجاً).
- (3) التنمية المستدامة للموارد الطبيعية العربية من اجل تحقيق امن غذائي عربي.
- (4) <https://www.twinkl.co.uk/teaching-wiki/twth>. <https://www.scientificamerica.com/arabic/articles/newsfilltering-out-toxic-chromiuro-from-water/2020>
- (5) د.صبري الهيتي ، اثر المياه الصالحة للاستعمال البشري ، المصدر نفسه .
- (6) د.صبري فارس الهيتي (2018) التنمية المستدامة للصحارى العربية (حماية بيئية وقوة اقتصادية) ، عالم البيئة ، سلسلة بيئية تصدرها مؤسسة زايد الدولية للبيئة.
- (7) www.zawya.com
- (8) أنيس العرقوبي (2019) السياحة الصحاروية في العالم العربي ، الذهب الأصفر المنسي.
- (9) د.صبري فارس الهيتي ، (2018) التنمية المستدامة الصحارى العربية.
- (10) صبري فارس الهيتي ، (2012) ، ورقة علمية التنمية المستدامة للموارد الطبيعية والبشرية تدعيم للأمن القومي العربي ، مؤتمر جامعة الدلنج ، السودان.
- (11) النجاح ، (2021) www.annajah.net
- (12) التصحر ، مفهومه واسبابه وطرق معالجته ، دار اليازوري ، 2011 ، ص 273-277.
- (13) التنمية المستدامة للصحارى العربية-قوة اقتصادية وحماية بيئية ، مؤسسة زايد الدولية للبيئة ، دبي ، 2019 ، ص 75-81 .
- (14) مسؤولية الحكومات العربية عن حماية المياه الخاصة بالاستعمال البشري ، مجلة الجغرافي العربي ، العدد 33 ، 2016 .
- (15) التنمية البشرية والاقتصادية في الوطن العربي ، دار المناهج للنشر
- (16) ، عمان ، الأردن ، 2007 ، ص 129-131.
- (17) نحو تنمية مستدامة للموارد الطبيعية لتحقيق امن غذائي ، مؤسسة زايد الدولية للبيئة ، دبي ، 2016 ، ص 221-223 .
- (18) نحو تنمية مستدامة للموارد الطبيعية لتحقيق امن غذائي ، المصدر نفسه ، ص 245-251 .
- (19) الأهمية الجيوبوليتيكية للنفط العربي وسياسات دول الشمال المضادة ، آفاق عربية ، العدد (13) ، مايس 1998 .
- (20) التنمية البشرية والاقتصادية في الوطن العربي المصدر نفسه ، ص 51-60 .